بنك فيصل الإسلامي المصرى
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩
وكذا تقرير الفحص المحدود عليها

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون واستشاريون

KPMG حازم حسن	BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون	محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية المجمعة

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة

بنك فيصل الإسلامي المصري ""ش.م.م""

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لبنك فيصل الإسلامي المصري "شركة مساهمة مصرية" وشركاته التابعة (المجموعة) والمتمثلة فى قائمة المركز المالى المجمع فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هى المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزى المصرى بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة، وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية المجمعة فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالى لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم إكتشافها فى عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.

أساس الاستنتاج المتحفظ

- لم يتم موافاتنا بالقوائم المالية المعتمدة للاستثمارات المالية في شركات شقيقة (إيضاح – ١٩/ح) وذلك للتحقق من سلامة اتباع البنك لطريقة حقوق الملكية في اثبات هذه الاستثمارات.
- لم توافنا إدارة البنك بالقوائم المالية المعتمدة من مجالس ادارات بعض الشركات التابعة ومراقبي حساباتها وهي كالتالي:
  - شركة مصر لصناعة مواد التغليف " ايجيراب"
  - شركة القاهرة لصناعة الكرتون "كوباك"
  - شركة إيكوباك لصناعة مواد التغليف وطباعتها.
  - شركة فيصل للاستثمار والتسويق العقاري.
  - الشركة الوطنية الحديثة للصناعات الخشبية.

هذا ولم نتمكن من أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة بشأن أرصدة ونتائج أعمال تلك الشركات التابعة. وقد بلغت إجمالي أصول والتزامات ونتائج اعمال تلك الشركات بالقوائم المالية الدورية المجمعة للبنك في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ مبالغ ١,٨٦٣,٨٣٦ ألف جنية مصري ، ١,٠٧٢,٩٥٦ ألف جنية مصري ، ١٤,٤٠٧ ألف جنية مصري على الترتيب.

الإستنتاج المتحفظ

وفيما عدا تأثير التسويات المحتملة الواردة في فقرة أساس الاستنتاج المتحفظ، وفى ضوء فحصنا المحدود، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للمجموعة في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ وعن أدائها المالى المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن الستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ، طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.

القاهرة فى ٢٩ أغسطس ٢٠١٩

مراقبا الحسابات

KPMG حازم حسن محاسبون قانونيون ومستشارون

صلاح الدين مسعد المسري
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية "٣٦٤"
KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

طه محمود خالد
زميل مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل المحاسبين والراجعين رقم ٥١٣٦
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٨
BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

الميزانية المجمعة
في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

	إيضاح رقم	٣٠ يونيو ٢٠١٩ بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بالألف جنيه مصري
الأصول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى المصري	(١٤)	٨,٣٠٦,٥٩٢	٧,٩٥١,٠٢٢
أرصدة لدى البنوك	(١٥)	٣٧,٢٨٩,١١٨	٤٢,٢٤٧,٠٥٢
مخزون	(١٦)	٨٧٩,٥٩٦	٩٦٢,٣٠٤
عملاء واوراق قبض بالصافي	(١٧)	٦٣١,٠٦٤	٩٦٣,٦٧٥
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	(١٨)	٩,٤٤٦,٨٨٥	٨,٠٨٢,٨٤٠
إستثمارات مالية			
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(١٩/أ)	٤,٣٤٥,٩٠١	٤,٩٢٠,٧٩٨
بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر	(١٩/ب)	٣١٧,٣٧٤	٣٤٣,٩٤٧
بالتكلفة المستهلكة	(١٩/ج)	٣٣,٥٣١,٧٧٢	٢٦,٠٤٢,٨٠٤
استثمارات في شركات شقيقة	(١٩/ح)	٢١٣,٥٢٠	٢١٦,٤٧٨
أصول أخرى	(٢٠)	٢,٠٤٣,٦٥٢	٢,٤٣٧,٩٩٠
أصول غير ملموسة	(٢١)	٣٩,٢٠٩	٢٢,٦٩١
أصول ثابتة	(٢٢)	٢,١٩٠,١٧٢	٢,١٤٨,٤٨١
استثمارات عقارية	(٢٣)	٥٠,٥٧٥	٥٠,٦٩٢
إجمالي الأصول		٩٩,٢٨٥,٤٣٠	٩٦,٣٩٠,٧٧٤
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٤)	٦٧٥,٥٤٥	٦١٨,٦٥٨
قروض طويلة الاجل		١١٧,٧٢٢	١٦٥,٥٩٤
موردون و اوراق دفع		٣٠٢,٢٣٠	٣٣٦,٥٨٥
الأوعية الادخارية وشهادات الأدخار	(٢٥)	٨١,٩٠٩,٤٠٧	٧٨,٩٦٦,٥١١
التزامات أخرى	(٢٦)	٣,٠٤١,٣٩٥	٣,٢٠٩,٦٦٩
التزامات ضريبية مؤجلة		٣٨,٠٤٤	٤٢,٥٩٢
مخصصات أخرى	(٢٧)	٤٤,٢٢٧	٤٦,٩٣٦
التزامات الضريبة الجارية		٣٣٥,٦٩٧	٤٣٥,٧٣٣
إجمالي الالتزامات		٨٦,٤٦٤,٢٦٧	٨٣,٨٢٢,٢٧٨
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	(٢٨)	١,٧٧٥,٦٨١	١,٧٧٥,٦٨١
أسهم خزينة	(٢٨)	(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)
الاحتياطيات	(٢٩)	٣,٦١٨,١٨٦	٣,٨١٢,٢١٢
الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح الفترة/السنة)	(٢٩/ و)	٦,٩٢٢,٨٠٨	٦,٤٦٩,٨٨١
إجمالي حقوق الملكية العائد الى مساهمين البنك		١٢,٣٠٦,٧٨٣	١٢,٠٤٧,٨٨٢
الحقوق غير المسيطرة		٥١٤,٣٨٠	٥٢٠,٦١٤
إجمالي حقوق الملكية		١٢,٨٢١,١٦٣	١٢,٥٦٨,٤٩٦
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية		٩٩,٢٨٥,٤٣٠	٩٦,٣٩٠,٧٧٤

رئيس قطاع الشئون المالية
المعتز بالله محمد عوض

المحافظ
عبد الحميد محمد أبو موسى

- تقرير الفحص المحدود(مرفق).
- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٢) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

	إيضاح رقم	٣٠ يونيو ٢٠١٩ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٨ ألف جنيه مصري
عائد مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة		٤,٤٣٣,٠٦٦	٣,٧٤٦,٥٩٨
تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة		(٢,٣٨٦,٣٨٢)	(٢,٠٣٣,٢٠٢)
المبيعات		١,٠٩٥,٣٢٧	١,٣٠٢,٨٤٨
صافي الدخل من العائد والمبيعات	(٦)	٣,١٤٢,٠١١	٣,٠١٦,٢٤٤
إيرادات الأتعاب والعمولات	(٧)	١٢٩,٥٠٤	١١٢,٣٥٨
تكلفة المبيعات		(١,٠١٤,١١٣)	(١,١٥٠,٣٥٠)
توزيعات الأرباح	(٨)	٤٧,٨١٣	٥٥,١٢٧
صافي دخل المتاجرة	(٩)	١٠,٠٣٢	٢٤,٢٤٩
(خسائر) الاستثمارات المالية	(١٩/د)	(٦,٤١٤)	(٣٩٩,٥٠٩)
رد الإضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار	(١٠)	١٣٠,٤٦٣	٢٦,٤٤٠
مصروفات إدارية	(١١)	(٥٦٩,٩١٧)	(٤٥٥,٩٨٢)
الزكاة المستحقة شرعا		(٥٠,٠٠٠)	(٢٦,٠٠٠)
(مصروفات) / إيرادات تشغيل أخرى	(١٢)	(٥٠,١٧٨)	٥٩٠,٨١٥
الربح قبل ضرائب الدخل		١,٧٦٩,٢٠١	١,٧٩٣,٣٩٢
ضرائب الدخل	(١٣)	(٤٢١,٠٣٤)	(٤٥٥,٠٣٠)
صافي أرباح الفترة قبل حقوق الأقلية		١,٣٤٨,١٦٧	١,٣٣٨,٣٦٢
حقوق الأقلية		٢,٠٣٥	(١٦,٤٠٩)
صافي أرباح الفترة بعد حقوق الأقلية		١,٣٥٠,٢٠٢	١,٣٢١,٩٥٣

رئيس قطاع الشئون المالية
المعتز بالله محمد عوض

المحافظ
عبد الحميد محمد أبو موسى

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٢) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٨م بالألف جنيه مصرى
صافي أرباح الفترة من واقع قائمة الدخل	١,٣٥٠,٢٠٢	١,٣٢١,٩٥٣
بنود لا يتم اعادة تبويبها فى الارباح والخسائر		
صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	(١٢٨,١٦٠)	(٢٤٨,٣٠١)
بنود قد يتم اعادة تبويبها فى الارباح والخسائر		
صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	(٦,٥٤٢)	(١٨,٢٨٤)
الخسائر الأئتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	(٤٥٧)	-
اجمالى بنود الدخل الشامل الاخر للفترة	(١٣٥,١٥٩)	(٢٦٦,٥٨٥)
اجمالى الدخل الشامل للفترة	١,٢١٥,٠٤٣	١,٠٥٥,٣٦٨

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٢) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

قائمة التغير فى حقوق الملكية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

	إيضاح	رأس المال المدفوع	الاحتياطيات	الأرباح المحتجزة و صافى أرباح الفترة	إجمالي حقوق الملكية	اسهم الخزينة	حقوق الأقلية	الاجمالى
	رقم	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري
الأرصدة فى ١ يناير ٢٠١٩		١.٧٧٥.٦٨١	٣.٨١٢.٢١٢	٦.٤٦٩.٨٨١	١٢.٠٥٧.٧٧٤	(٩.٨٩٢)	٥٢٠.٦١٤	١٢.٥٦٨.٤٩٦
إجمالى الاثر على الخسائر الأئتمانية المتوقعة		-	(٣١١.٢٣٧)	-	(٣١١.٢٣٧)	-	-	(٣١١.٢٣٧)
إجمالى الأثر على إعادة التصنيف والقياس		-	٧٦١	(٧٦١)	-	-	-	-
الارصدة فى ١ يناير ٢٠١٩ بعد تعديلها باثر معيار ٩		١.٧٧٥.٦٨١	٣.٥٠١.٧٣٦	٦.٤٦٩.١٢٠	١١.٧٤٦.٥٣٧	(٩.٨٩٢)	٥٢٠.٦١٤	١٢.٢٥٧.٢٥٩
صافى التغير فى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		-	(١٣٥.٤٦٣)	-	(١٣٥.٤٦٣)	-	-	(١٣٥.٤٦٣)
صافى الدخل المعترف به مباشرة فى حقوق الملكية		١.٧٧٥.٦٨١	٣.٣٦٦.٢٧٣	٦.٤٦٩.١٢٠	١١.٦١١.٠٧٤	(٩.٨٩٢)	٥٢٠.٦١٤	١٢.١٢١.٧٩٦
توزيعات السنة الحالية		-	-	(٦٩٥.١٨٤)	(٦٩٥.١٨٤)	-	(٢.١٨٢)	(٦٩٧.٣٦٦)
تسويات عن اعوام سابقة		-	-	٣٤.٩٩٦	٣٤.٩٩٦	-	-	٣٤.٩٩٦
تسويات عن شركات تابعة وشقيقة		-	-	(٣.٧٤٩)	(٣.٧٤٩)	-	(٢.٠١٧)	(٥.٧٦٦)
اثر التغير فى سياسات محاسبية		-	-	١٩.٣٣٦	١٩.٣٣٦	-	-	١٩.٣٣٦
المحول إلى إحتياطى قانوني(عام)		-	٢٥١.٩١٣	(٢٥١.٩١٣)	-	-	-	-
صافى أرباح السنة		-	-	١.٣٥٠.٢٠٢	١.٣٥٠.٢٠٢	-	(٢.٠٣٥)	١.٣٤٨.١٦٧
الأرصدة في ٣٠ يونيو ٢٠١٩	(٢٨)،(٢٩)	١.٧٧٥.٦٨١	٣.٦١٨.١٨٦	٦.٩٢٢.٨٠٨	١٢.٣١٦.٦٧٥	(٩.٨٩٢)	٥١٤.٣٨٠	١٢.٨٢١.١٦٣
الأرصدة فى ١ يناير ٢٠١٨		١.٧٧٥.٦٨١	٢.٨٣٢.٨٥٨	٤.٩٦٠.٩٤١	٩.٥٦٩.٤٨٠	(٩.٨٩٢)	٥٢٤.١٢٦	١٠.٠٨٣.٧١٤
صافي التغير في الاستثمارات المالية المتاحة للبيع		-	(٢٦٦.٥٨٥)	-	(٢٦٦.٥٨٥)	-	-	(٢٦٦.٥٨٥)
معاملات اخرى		-	-	-	-	-	١.٠٥٨	١.٠٥٨
IFRS 9		-	٣٣٥.٥١٠	(٣٣٥.٥١٠)	-	-	-	-
توزيعات أرباح		-	-	(٤٩٠.٩٥٣)	(٤٩٠.٩٥٣)	-	(١٤.٠٩٠)	(٥٠٥.٠٤٣)
المحول إلى إحتياطى قانوني(عام)		-	١٧٢.١٨٨	(١٧٢.١٨٨)	-	-	-	-
المحول إلى احتياطات أخرى		-	٨٨٧	(٨٨٧)	-	-	-	-
صافى أرباح العام	(٢٨)،(٢٩)	-	-	١.٣٢١.٩٥٣	١.٣٢١.٩٥٣	-	١٦.٤٠٩	١.٣٣٨.٣٦٢
الأرصدة في 30 يونيو ٢٠١٨ قبل التعديل الى احتياطي المخاطر البنكية		١.٧٧٥.٦٨١	٣.٠٧٤.٨٥٨	٥.٢٨٣.٣٥٦	١٠.١٣٣.٨٩٥	(٩.٨٩٢)	٥٢٧.٥٠٣	١٠.٦٥١.٥٠٦
المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام		-	١٠٢	(١٠٢)	-	-	-	-
الأرصدة في ٣٠ يونيو ٢٠١٨		١.٧٧٥.٦٨١	٣.٠٧٤.٩٦٠	٥.٢٨٣.٢٥٤	١٠.١٣٣.٨٩٥	(٩.٨٩٢)	٥٢٧.٥٠٣	١٠.٦٥١.٥٠٦

(*) التطبيق الاولى للتعليمات الصادرة فى ٢٦ فبراير ٢٠١٩م من البنك المركزى المصرى .

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٢) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

قائمة التدفقات النقدية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

	إيضاح رقم	٣٠ يونيو ٢٠١٩ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٨ ألف جنيه مصري
التدفقات النقدية فى أنشطة التشغيل			
صافى الأرباح قبل ضرائب الدخل		١.٧٦٩.٢٠١	١.٧٩٣.٣٩٢
تعديلات لتسوية صافى الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :			
إهلاك أصول ثابتة و استثمارات عقارية وإستهلاك أصول غير ملموسة	(٢٣، 24، 22)	٩٣.٨٣٠	٦٥.٣٢٢
اضمحلال الأصول	(31)	(١.١١٥)	٦٣٥.٦٦١
ارباح استثمارات مالية		(٤٢١)	-
فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية	(28)	(٤)	(٣٣٣)
مخصصات انتفى الغرض منها		(١٩.٤٧٨)	(٦٨٨)
عبء مخصصات	(28)	-	٧.٩٨٨
(المستخدم) من المخصصات	(28)	(٢.٣٥٨)	(٢.٢٩٦)
ضرائب دخل مؤجلة		-	٧.٩٥٥
أرباح بيع أصول ثابتة	(١٢)	(١٨)	(٢٦.٣٣٨)
أرباح استثمارات مالية	(20/د)	-	(٤.٩١٠)
توزيعات أرباح محققة	(٨)	(٤٧.٨١٣)	(٥٥.١٢٧)
ضرائب دخل مسددة		(٥٢١.٠٧٠)	(٤٥٥.٠٣٠)
نصيب البنك من الشركات الشقيقة بطريقة حقوق الملكية		١.٧٢٠	-
صافى التغيير فى الاصول والالتزامات المتداولة			
التغير فى الارصدة لدى البنك المركزى فى اطار نسبة الاحتياطى الالزامى	(١٤)	(٣٠٥.٦١٣)	(٤١٤.١٠٣)
التغير فى ودائع لدى البنوك	(١٥)	٤١.٩٦٨.٦٦٠	(٦.٢٤٩.٦٥٦)
التغير فى أوراق حكومية استحقاق اكثر من ٣ شهور	(١٥)	(٧.٩٧٨.٣٥١)	(٤.٤٠١.٠٧١)
التغيرفى استثمارات مالية الارباح والخسائر	(18)	٢٦.٥٧٣	(٨.٢٣٧)
التغير فى مشاركات و مرابحات و مضاربات مع العملاء	(19)	(١.٢٤١.١٦٣)	(٥٦٧.٦٥٠)
التغير فى المخزون	(١٦)	٨٢.٧٠٨	(٢٦.٧٩٢)
التغيرفى عملاء وأوراق قبض	(١٧)	٣٣٢.٦١١	(٤٧.٠١١)
التغير فى أصول أخرى	(21)	٣٩٤.٣٣٨	(٣١٨.١٧٢)
التغير فى أرصدة مستحقة للبنوك	(25)	٥٦.٨٨٧	٩٤.١٠٢
التغير فى أوعية إدخارية وشهادات ادخار	(26)	٢.٩٤٢.٨٩٦	٤.٦٧٦.٤٦٣
التغير فى موردون وأرواق دفع		(٣٤.٣٥٥)	(٩.٤٠٤)
التغير فى إلتزامات أخرى	(27)	(١٦٩.٩٠٢)	٤٥٢.٦٧٢
صافى التدفقات النقديةالناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل (١)		٣٧.٣٤٧.٧٦٣	(٤.٨٥٣.٢٦٣)
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
صافى المدفوعات والمتحصلات من استثمارات مالية الدخل الشامل		٨٠.٥١٠	(٨٣٠.١٩٩)
متحصلات من شراء استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		٤٨٩.٣٨٣	٤.٦٤١.٣١٣
متحصلات من استثمارات في شركات تابعة و شقيقة		-	٢٢٩
توزيعات أرباح محققة	(٨)	٤٧.٨١٣	٥٥.١٢٧
(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة و غير ملموسة	(23)	(١٥١.٩٣٦)	(٩٧.٤١٣)
متحصلات من إستبعادات أصول ثابتة	(22)	٢٦	٢٦.٣٧٧
(مدفوعات) في استثمارات عقارية	(23)	-	(٤٠٠)
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار (٢)		٤٦٥.٧٩٦	٣.٧٩٥.٠٣٤
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
(مدفوعات فى) مقبوضات من قروض طويلة الأجل		(٤٧.٨٧٢)	١٠٠.٩٦٠
توزيعات الأرباح المدفوعة		(٦٩٥.١٨٤)	(٤٨٥.٤٧٧)
تسويات الشركات التابعة		(٣.٧٤٨)	-
نصيب حقوق الأقلية من توزيعات الأرباح		(٢.١٨٢)	(١٤.٠٩١)
التغير في استثمارات حقوق الأقلية		(٢.٠١٧)	١.٠٥٨
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة التمويل (٣)		(٧٥١.٠٠٣)	(٣٩٧.٥٥٠)
صافى الزيادة (النقص) في النقدية وما فى حكمها خلال الفترة		٣٧.٠٦٢.٥٥٦	(١.٤٥٥.٧٧٩)
رصيد النقدية وما فى حكمها ـ بداية الفترة	(32)	١.٥١٧.٧٠٧	٥.١٢٥.٠٦٣
رصيد النقدية وما فى حكمها ـ نهاية الفترة	(32)	٣٨.٥٨٠.٢٦٣	٣.٦٦٩.٢٨٤

	إيضاح رقم	٣٠ يونيو ٢٠١٩ جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٨ جنيه مصري
وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلي :			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	(١٣)	٨.٣٠٦.٥٩٢	٧.٩٩٦.٦٦١
أرصدة لدى البنوك	(١٤)	٣٧.٢٨٩.١١٨	٣٩.١٣٥.٠٣٤
أوراق حكومية	(١٥)	-	١٣.١٧٧.٤٩٣
أرصدة لدى البنك المركزى فى إطار نسبة الإحتياطى الإلزامى	(١٣)	(٧.٠١٥.٤٤٧)	(٦.٥٩٢.٣١٣)
ودائع لدى البنوك (إستحقاق أكثر من ٣ شهور)	(١٤)	-	(٣٨.٩٠٠.٠٩٨)
أوراق حكومية إستحقاق أكثر من ٣ شهور	(١٥)	-	(١١.١٤٧.٤٩٣)
		٣٨.٥٨٠.٢٦٣	٣.٦٦٩.٢٨٤

معلومات غير نقدية تتمثل فيما يلي :

** لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تتمثل فيما يلى:
- لم يشمل التغير في بند مرابحات ومشاركات للعملاء الحركة على أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون ببند أصول أخرى بمبلغ (٨٠٦) ألف جنيه مصرى بالإضافة إلى ديون معدومة بمبلغ ٧٥,٣٢٧ جنيه مصرى للعملاء والبنوك والمخصصات الاخرى.
- لم يشمل التغير في بند استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر فروق التقييم والتى أدرجت ببندى خسائر اضمحلال استثمارات مالية واحتياطى القيمة العادلة بمبلغ ١٣٩,٨١٧ ألف جنيه مصرى كما تم إضافة مبلغ ٤٢١ ألف جنيه مصرى تمثل أرباح بيع إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر خلال الفترة.
- لم تتضمن توزيعات الأرباح المدفوعة الحركة على دائنو توزيعات ببند أرصدة دائنة أخرى بمبلغ ٦٨٩,٧٠٠ ألف جنيه مصرى.

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٢) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

١ - معلومات عامة

يقدم **بنك فيصل الأسلامى المصري** خدمات للمؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ٣٦ فرعاً ، والمركز الرئيسي للبنك الكائن في ٣ شارع ٢٦ يوليو – القاهرة.

تأسس البنك شركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧م المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١م ولائحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية، والبنك مدرج في بورصتي القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية .

نبذة عن المجموعة :

يمتلك بنك فيصل الإسلامي المصري عدد من المساهمات في بعض الشركات التابعة والشقيقة وبيانها كالتالي:

أ - الشركات التابعة :

	نسبة المساهمة للبنك وشركاته التابعة
فيصل للإستثمارات المالية	%٩٩.٩٩
فيصل لتداول الاوراق المالية	%٧٩.٩٠
صرافة بنك فيصل	%٨٧.٠٠
الوطنية الحديثة للصناعات الخشبية *	%٤٤.٤٤
القاهرة لصناعة الكرتون " كوباك "	%٣١.٣٧
الأفق للإستثمار والتنمية الصناعية *	%٤٠.٠٠
الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية "فوديكو" *	%٣٤.٧٢
الإسلامية لصناعة مواد التغليف " إيكوباك "	%٤٠.٠٠
مصر لصناعة مواد التغليف " إيجيراب "	%٥١.٣٨
الطاقة للصناعات الالكترونية *	%٢٨.٠٠
فيصل للاستثمارات والتسويق العقارى	%٢.٥٠

ب - الشركات الشقيقة :

الجيزة للبويات والصناعات الكيماوية *	%٤٨.٥٧
العربية لأعمال التطهير " أراديس " *	%٤٠.٠٠
اوراسكوم للإسكان والتعمير *	%٤٠.٠٠
العربية للوساطة في التأمين *	%٢٥.٠٠
المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات	%٢٤.٧٥
مستشفى مصر الدولي *	%٢٤.٣٠

* الشركات التابعة والشقيقة غير المسندة لمراقبى حسابات بنك فيصل الإسلامى المصرى.

لم يتم تجميع أرصدة ونتائج أعمال الشركات التالية نظراً لأنها تحت التصفية ومتوقفة عن النشاط ولا يوجد لها ميزانيات وقد تم تخفيض قيمة مساهمة بنك فيصل في تلك الشركات في القوائم المالية المستقلة للبنك وبيانها كالتالي :

- الشركة العالمية للاستيراد والتصدير (شركة تابعة)
- الشركة الإسلامية للثروة الحيوانية (شركة تابعة)
- شركة يونايتد (شركة تابعة)
- الشركة الإسلامية للمنظفات الصناعية (شركة شقيقة)
- الشركة الإسلامية لإنتاج الأرضيات (شركة شقيقة)
- شركة البهامس (شركة شقيقة)
- شركة الإسلامية للإستثمار والتنمية (شركة شقيقة)

٢- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة والتي يتم إتباعها بثبات إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك:

أ - أسس إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة

يتم إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة وفقاً لقواعد اعداد و تصوير القوائم المالية للبنك واسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة من البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ المتفقة مع المعايير المشار إليها ، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة ، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع وعقود المشتقات المالية ، كما تم إعدادها طبقا لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة .

التجميع

ب/١ الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلكها البنك بطريقة مباشرأو غير مباشر للقدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية و القدرة على السيطرة عليها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت .

- الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التى يمتلك البنك القدرة علي التحكم في سياساتها المالية التشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت . ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالى عند تقييم ما إذا كان البنك القدرة علي السيطرة المنشأت الأخرى .
ويتم تجميع الشركات التابعة بالكامل من التاريخ الذى تنتقل فيه السيطرة الي البنك كما يتم استبعادها من التجميع من التاريخ الذى تنتهي فيه السيطرة .

- يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس الأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء البنك في صافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد علي أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد للشركة المقتناة ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل .

- عند التجميع ، يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات البنك ، واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً علي وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للبنك .

ب / ٢ المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية

تعتبر مجموعة المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية علي انها معاملات مع أطراف خارج المجموعة . ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع الي حقوق الأقلية وذلك في قائمة الدخل . وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتناة والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة .

ب / ٣ الشركات الشقيقة

هي الشركات التي يمتلكها البنك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و تمثل نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل الى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠% الى ٥٠% من حقوق التصويت.

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء أو أدوات حقوق ملكية مصدرة أو التزامات تكبدها البنك أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة بالقوائم المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفقا لطريقة حقوق الملكية يتم إثبات الاستثمار فى أى شركة شقيقة مبدئياً بالتكلفة، ثم يتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار لإثبات نصيب الشركة من أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها بعد الاقتناء، و يتم إثبات نصيب الشركة فى أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها ضمن أرباح أو خسائر الشركة، و يتم خفض رصيد الاستثمار بقيمة توزيعات الأرباح التى يتم الحصول عليها من الشركة المستثمر .

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة ، وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها .

التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

ب - التغيرات فى السياسات المحاسبيه

اعتبارا من اول يناير ٢٠١٩م قام البنك بتطبيق تعليمات البنك المركزى المصرى الصادره بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م والخاصه باعداد القوائم الماليه للبنوك وفقا لمتطلبات المعيار الدولى للتقارير الماليه (٩) "الادوات الماليه" التبويب و القياس كما وردت بالتعليمات الصادرة من البنك المركزى المصرى بهذا الشأن وفيما يلى ملخص التغيرات الرئيسيه فى السياسات المحاسبيه للبنك الناتجه عن تطبيق تلك التعليمات .

- تبويب وقياس الأصول المالية والألتزامات المالية :

يوضح الجدول التالى الأصول المالية (قبل خصم أي مخصصات للاضمحلال) الألتزمات المالية بالأجمالى وفقا لتبويب نموذج الأعمال :

بالألف جنيه مصرى

٣٠ يونيو ٢٠١٩م	التكلفة المستهلكة	أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	اجمالى القيمة الدفترية
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى المصرى	٨,٣٠٨,٤٦٥	-	-	٨,٣٠٨,٤٦٥
أرصدة لدى البنوك	٣٧,٢٩٢,٩٧٨	-	-	٣٧,٢٩٢,٩٧٨
عملاء و اوراق قبض	٦٥٢,٥٥٧	-	-	٦٥٢,٥٥٧
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	١٠,٣٣٧,٣٠٦	-	-	١٠,٣٣٧,٣٠٦
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	-	٢٢١,٦١٤	٤,١٢٤,٢٨٧	٤,٣٤٥,٩٠١
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	٣٣,٥٩٦,٤٥١	-	-	٣٣,٥٩٦,٤٥١
إجمالي الأصول	٩٠,١٨٧,٧٥٧	٢٢١,٦١٤	٤,٣٢٢,٤٧٩	٩٤,٥٣٣,٦٥٨

يوضح الجدول التالى الأصول المالية بالصافى وفقا لتعليمات البنك المركزي الصادرة في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ ومعيار IFRS 9 وفقا لتعليمات البنك المركزى الصادرة فى ٢٦ فبراير ٢٠١٩م

بالألف جنيه مصرى

١ يناير ٢٠١٩م	القياس وفقاً تعليمات البنك المركزى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨	القياس وفقاً المعيار الدولى للتقارير المالية IFRS 9	القيمة الدفترية وفقاً تعليمات البنك المركزى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨	اعادة التبويب *	اعادة القياس * اثر المعيار الدولى للتقارير المالية IFRS 9	القيمة الدفترية وفقا المعيار الدولى للتقارير المالية IFRS 9
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى المصرى	تمويلات وتسهيلات	التكلفة المستهلكة	٧,٩٥١,٠٢٢	-	(٤,٥٧٤)	٧,٩٤٦,٤٤٨
أرصدة لدى البنوك	تمويلات وتسهيلات	التكلفة المستهلكة	٤٢,٢٤٧,٠٥٢	-	(١٨,٩٥٥)	٤٢,٢٢٨,٠٩٧
اوراق حكومية	تمويلات وتسهيلات	التكلفة المستهلكة	١٥,٠٦٨,٥٩٦	(١٤,٩٩٦,٦١٠)	(٧١,٩٨٦)	-
عملاء و اوراق قبض	تمويلات وتسهيلات	التكلفة المستهلكة	٩٩٥,٠٢٩	-	-	٩٩٥,٠٢٩
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	تمويلات وتسهيلات	التكلفة المستهلكة	٨,٠٨٢,٨٤٠	-	(١٣٦,٤٠٢)	٧,٩٤٦,٤٣٨
أدوات الدين	محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	التكلفة المستهلكة	١١,٠٧١,٠٩٣	١٤,٨٩٩,٧٢٥	(٥١,٢٠١)	٢٥,٩١٩,٦١٧
صناديق استثمار	محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٢٢,٣٥٦	(٢٢,٣٥٦)	-	-
أدوات حقوق ملكية	متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٢,٨٣٩,١١٧	-	-	٢,٨٣٩,١١٧
صناديق استثمار	متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	٢٩٢,٤٨٤	(٢٩٢,٤٨٤)	-	-
صناديق استثمار	متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	١,٤٨٣,٣٦٢	٢٢,٣٥٦	-	١,٥٠٥,٧١٨
أدوات الدين	متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٥٩٢,٣٧٥	٩٦,٨٨٥	(٦,٧٨٦)	٦٨٢,٤٧٤
إجمالي الأصول			٩٠,٦٤٥,٣٢٦	(٢٩٢,٤٨٤)	(٢٨٩,٩٠٤)	٩٠,٠٦٢,٩٣٨

- كافة الالتزامات المالية تم قياسها بالتكلفة المستهلكة.

تصنيف الاصول الماليه والالتزامات الماليه :

عند الاعتراف الاولى ، يتم تصنيف الاصول الماليه على انها مصنفه بالتكلفه المستهلكه او القيمه العادله من خلال الدخل الشامل الاخر او القيمه العادله من خلال الارباح والخسائر .

ويتم تصنيف الاصول الماليه طبقا لنموذج الاعمال الذى تدار به تلك الاصول الماليه وتدفقاتها النقديه التعاقديه .

ويتم قياس الاصل المالى بالتكلفه المستهلكه اذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر .

- يتم الاحتفاظ بالاصل ضمن نموذج عمل بهدف الاحتفاظ بالاصول لتحصيل تدفقات نقديه تعاقدية .
- ينشأ عن الشروط التعاقديه للاصول الماليه تدفقات نقديه فى تواريخ محدده والتى تكون فقط مدفوعات اصل وفائده على المبلغ الاصلى مستحق السداد.

ويتم قياس ادوات الدين بالقيمه العادله من خلال بنود الدخل الشامل الاخر فقط فى حال استوفت الشرطيين التاليين ولم تقاس بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالاصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقديه التعاقديه وبيع الاصول الماليه .
- ينشأ عن شرط التعاقديه للاصول الماليه تدفقات نقديه فى تواريخ محدده والتى تكون فقط مدفوعات اصل وفائده على المبلغ الاصلى مستحق السداد.

عند الاعتراف الاولى بالاستثمار فى الاسهم غير المحتفظ بها للمتاجره ، يجوز للبنك ان يختار بلا رجعه قياس التغيرات اللاحقه فى القيمه العادله ضمن بنود الدخل الشامل الاخر ، يتم اجراء هذا الاختيار على اساس كل استثمار على حده.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الار باح والخسائر.

بالإضافة إلى ذلك عند الاعتراف الأولي يمكن للبنك أن يحدد بلا رجعه أصلا ماليا يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفه المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر على أنه بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر في حال أن القيام بذلك سيلغي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافا لذلك.

تقييم نموذج العمل:

يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة ، تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وألية عمل تلك السياسات من الناحية العملية. وخصوصا لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول .
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة البنك .
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر .
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، واسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل ومع ذلك لايتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءا من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة:

لأغراض هذا التقييم ، يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي ، يتم تعريف العائد على أنه المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الائتمان الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والعائد فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ " طبقا لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م " نموذج الخسارة المحققة الوارد بتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ بنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما ينطبق نموذج الاضمحلال في القيمة الجديدة على كافة الأصول المالية بالإضافة إلى بعض ارتباطات وتعهدات الائتمان وعقود الضمانات المالية.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ يتم الاعتراف بخسائر الائتمان بصورة مبكرة اكثر مما كان الوضع عليه بموجب تعليمات البنك المركزي الصادره بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

يطبق البنك منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفه المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ، تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الاولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا

تتضمن المرحلة الأولى الاصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تنطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أوالتي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا.

بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا وتحتسب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان) خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدي الحياة – مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانيه الاصول الماليه التى بها زياده جوهريه فى مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الاولى ولكن لايوجد دليل موضوعى على اضمحلال القيمه ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعه على مدة الحياه لتلك الاصول ولكن يستمر احتساب الفائده على اجمالى القيمه الدفتريه للاصول ، خساره الائتمان المتوقعه على مدى الحياه هى الخسائر الائتمانيه المتوقعه الناتجه من جميع حالات الاخفاق الممكنه على مدى العمر المتوقع للاداه الماليه.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة.

طبقا لتعليمات البنك المركزي المصري في٢٦ فبراير ٢٠١٩ ، تم تطبيق المعيار الدولي للتقارير IFRS 9 ابتداء من ١ يناير ٢٠١٩ وقد قام البنك بقياس التأثير الناتج عن تطبيق المعيار علي النحو التالي وذلك طبقا للتعليمات السالف ذكرها:

اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولى للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩ IFRS

(بالالف جنيه مصرى)

	احتياطى المخاطر العام	احتياطى القيمة العادلة	الارباح المحتجزة
الرصيد الافتتاحى في ١ يناير ٢٠١٩م	٥٣٩,٧٥٥	٢,٣٣٠,٦٠٨	٣.٩٦١.٤٠٢
إجمالي الأثر علي إعادة التصنيف والقياس	-	٧٦١	(٧٦١)
إجمالي الأثر علي الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٣٠٩,٠٣٥)	-	-
إجمالي الاثر الاولى عند التطبيق	(٣٠٩,٠٣٥)	٧٦١	(٧٦١)
الرصيد الافتتاحى المعدل	٢٣٠,٧٢٠	٢,٣٣١,٣٦٩	٣,٩٦٠,٦٤١

جـ - الشركات التابعة والشقيقة

جـ / ١ الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلكها البنك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للقدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية والقدرة على السيطرة عليها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت .

جـ / ٢ الشركات الشقيقة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشرة و تمثل نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل الى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠% الى ٥٠% من حقوق التصويت .

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء أو أدوات حقوق ملكية مصدرة أو التزامات تكبدها البنك أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها .

د - التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

هـ - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات البنك بالجنيه المصرى وتثبت المعاملات بالعملات الاخرى خلال الفترة على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الاخرى في نهاية الفترة على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ (الدولار = ١٧.٣١٩٦ جم في نهاية مارس ٢٠١٩م والدولار = ١٧.٩١٣٦ جم في نهاية ديسمبر ٢٠١٨م) ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم بالبنود التالية :

- صافي دخل المتاجرة (بالنسبة للأصول والالتزامات بغرض المتاجرة) .
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى (بالنسبة لباقي البنود).

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغييرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد التوظيفات والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغيير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغيير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر) .

تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر ضمن احتياطى القيمة العادلة في حقوق الملكية .

و – الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، التوظيفات للعملاء (مشاركات ومرابحات ومضاربات للعملاء)، واستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ، واستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي .

و/١ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر حيث يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .

لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداه مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولي كأداة تقييم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نقلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- وتشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة والمشتقات المالية.
- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءًا من محفظة أدوات مالية محددة تضم أصولا و التزامات مالية أخرى يتم إدارتها معًا وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.

و/٢ مشاركات ومرابحات ومضاربات للعملاء

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.
- الأصول التي قام البنك بتبويبها على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر عند الاعتراف الأولي بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية

و/٣ الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة

تمثل الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الاخر إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة باستثناء حالات الضرورة .

و/٤ الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر

تمثل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :

يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذى يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة والاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر.

يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف أخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .

يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر وبالتكلفة المستهلكة للاستثمارات بالتكلفة المستهلكة .

يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التى سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية .

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها .

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الاخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة .

يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر الذى يسرى عليه تعريف – المديونيات (سندات) نقلاً عن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر إلى مجموعة الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة – وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التى تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :

- في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذى له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح والخسائر على مدار العمر المتبقي للاستثمار بالتكلفة المستهلكة بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي ، وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .

- في حالة الأصل المالي الذى ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر .

في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفتري للأصل في تاريخ التغير في التقدير .

و/٥ السياسة المالية المطبقة اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٩

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفه المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الار باح والخسائر. ويستند التصنيف بشكلعام الى نموذج الاعمال الذي تدار به الاصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

و/٥/١ الأصول المالية بالتكلفه المستهلكة:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد.
البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الوارده في المعيار المتمثلة في:

- وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية.
- أقل مبيعات من حيث الدور ية والقيمة.
- أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.

و/٥/٢ الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.
كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج.
مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

و/٥/٣ الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة ، إدارة الاصول المالية على أساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع.
هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.
تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

وتتمثل خصائص نموذج الاعمال :

- هيكله مجموعه من الانشطه مصممه لاستخراج مخرجات محدده
- يمثل اطار كامل لنشاط محدد (مدخلات – انشطه – مخرجات)
- يمكن ان يتضمن نموذج الاعمال الواحد نماذج اعمال فرعيه.

ز -المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.
وتعرض بنود اتفاقيات شراء أوراق حكومية مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أوراق حكومية مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أوراق حكومية .

حـ - أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة ، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة . ويتم الحصول على القيمة العادلة من أسعارها السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة ، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات ، بحسب الأحوال . وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة ، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .
يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى ، مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل الى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . ويتم قياس

تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة .

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى . ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلي :

* تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة) .
* تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تنسب الى أصل أو التزام معترف به ، أو تنسب الى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .
* تغطيات صافي الاستثمار في عملات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة . ويقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة . ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى .

حـ /١ تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك الى " صافي الدخل من العائد " ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية الى " صافي دخل المتاجرة " .

ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة الى " صافي دخل المتاجرة " .

وإذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المستهلكة ، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار سنة حتى الاستحقاق . وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها .

حـ /٢ تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل " صافي دخل المتاجرة " .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات الى " صافي دخل المتاجرة " .

وعندما تستحق أو تباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية ، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها . أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور الى قائمة الدخل .

حـ /٣ تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار من تغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية ، بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية .

حـ / ٤ المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن " صافي دخل المتاجرة " بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل " صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر " وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

ط - إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد المشاركات والمضاربات والمرابحات والإيرادات المشابهة أو " تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها . ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية ، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة الى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي . وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات .

وعند تصنيف التوظيفات (المشاركات والمرابحات والمضاربات) بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة يتم إيقاف إثبات العائد الخاص بها كإيراد ويقوم البنك بالاعتراف في قائمة الدخل بإيرادات ومصروفات العائد علي أساس الاستحقاق بطريقة العائد الأسمى حيث أن الفروق بين طريقة العائد الأسمى و طريقة العائد الفعلي لذلك البند غير جوهرية.

ى - إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة عمليات التوظيف أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالتوظيفات أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على التوظيفات إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه التوظيفات وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على التوظيف ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك لعملية التوظيف يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج التوظيفات المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأية جزء من التمويل أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين أخرين .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف أخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية . ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الاخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداة الخدمة وكذا كافة الشروط الواردة بالفقرة (١٩) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١١). ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار السنة التي يتم أداء الخدمة فيها .

ك - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها وذلك عندما يتم إعلان هذه الأرباح بواسطة الجمعية العامة للجهة المستثمر فيها.

ل - اضمحلال الأصول المالية

ل / ١ السياسه الماليه المطبقه حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

يقوم البنك بمراجعة كافة أصوله الماليه فيما عدا الاصول الماليه التى يتم قياسها بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال فى قيمتها كما هو موضح ادناه.

ل / ١/ ١ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية ، ويعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحميل الخسائر الائتمانية المتوقعة عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى للاستثمار (حدث الخسارة Loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أيا مما يلي :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية التوظيف مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس المدين أو دخوله في دعوة تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للعميل .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية للصعوبات المالية للعميل بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية .

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير الى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية .

ويقوم البنك بتقدير السنة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه السنة بصفة عامة بين ثلاثة إلى أثنى عشر شهراً .

كما يقوم البنك أولا بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً ، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفي هذا المجال يراعى ما يلي :

- إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أم لا ، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر عن عمليات التوظيف و الاستثمار مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية .
- إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي ، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال ، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال لا يتم ضم الأصل الى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع .
- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل الى المجموعة .

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، ولا يدخل في ذلك خسائر عن عمليات التوظيف والاستثمار المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد ، مخصومة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي . ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف و الاستثمار في قائمة الدخل.

وإذا كان التوظيف أو الاستثمار بالتكلفة المستهلكة يحمل معدل عائد متغير عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل وللأغراض العملية قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة ، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك .

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر من عمليات التوظيف و الاستثمار أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذاً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الاخرى ذات الصلة وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة .

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر عمليات التوظيف والاستثمار المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في السنة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً .

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة الى أخرى مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة وأسعار العقارات وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير الى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات المستقبلية .

ل /٢ الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل .

خلال الفترات التي تبدأ من أول يناير ٢٠١٠ فيعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ ١٠% من تكلفة القيمة الدفترية يعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويعترف بها في قائمة الدخل ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل.

ل /١/٢ السياسه الماليه المطبقه اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٩م

يقوم البنك بمراجعة كافة أصوله المالية فيما عدا الأصول المالية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال فى قيمتها كما هو موضح أدناه.

يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:

- المرحلة الاولى : الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢شهر.
- المرحلة الثانية : الأصول المالية التي شهدت ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تار يخ قيد التوظيفات، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.
- المرحلة الثالثة : الأصول المالية التي شهدت اضمحلالا في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدي حياة الاصلعلى أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

يتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر الاضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:

- يتم تصنيف الاداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي في المرحلة الاولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل ادارة مخاطر الائتمان بالبنك.
- اذا تم تحديد ان هناك ز يادة جوهرية في خطر الائتمان منذ الاعتراف الاولي ، يتم نقل الاداة المالية الى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذه المرحلة.
- في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الاداة المالية فيتم نقلها للمرحلة الثالثة.
- يتم تصنيف الاصول المالية التي انشأها او اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولي بالمرحلة الثانية مباشرة، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على اساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

ل /٢/٢ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان:

يعتبر البنك أن الاداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد.

ل /٣/٢ المعايير الكمية:

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي للأداة من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي المتوقع عند الاعتراف الأولي وذلك وفقا لهيكل المخاطر المقبولة لدى البنك.

ل /٤/٢ المعايير النوعية:

تمويلات التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

إذا واجه العميل واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:

- تقدم العميل بطلب لتحويل السداد قصير الأجل الى طويل الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للعميل.
- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب العميل.
- متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهرا السابقة.
- تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل.

تمويلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة :

إذا كان العميل على قائمة المتابعة و/أو الأداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:

- ز يادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالي كنتيجة لز يادة المخاطر الائتمانية.
- تغييرات سلبية جوهر ية في النشاط والظر وف المادية أو الاقتصادية التي يعمل فيها العميل.
- طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه العميل
- تغييرات سلبية جوهر ية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية .
- تغييرات اقتصادية مستقبلية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل
- العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / التمويلات التجارية.

التوقف عن السداد:

تدرج تمويلات وتسهيلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتجزئة المصرفية ضمن المرحلة الثانية اذا كانت فترة عدم السداد تز يد عن (٣٠) يوم على الأكثر وتقل عن (٩٠) يوم.

الترقي بين المراحل (١ ، ٢ ، ٣)

الترقي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى:

لا يتم نقل الاصل المالي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد.

الترقي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية الا بعد استيفاء كافة الشر وط التالية:

استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.

سداد ٢٥% من ارصدة الاصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة،

الانتظام في السداد لمدة ١٢ شهرا على الاقل.

غ- الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجاريه أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاء لديون . ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة .

م- الأصول غير الملموسة

م/١ برامج الحساب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق البرامج بالإضافة الى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة .

ويتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي الى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف الى تكلفة البرامج الأصلية .

ويتم استهلاك تكلفة برامج الحساب الآلي المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاثة سنوات .

ن - الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً ، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل الى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها . ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في السنة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الاخرى .

لا يتم إهلاك الأراضي ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل الى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي :

المباني والإنشاءات	٥٠ سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	٥٠ سنة أو على فترة الإيجار إذا كانت أقل
أثاث مكتبي وخزائن	١٠ سنوات
آلات كاتبة وحاسبة وأجهزة تكييف	٥ سنوات
وسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي / نظم آلية متكاملة	٥ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل مركز مالي ، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور الى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية .
وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل .

س - اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي – باستثناء الشهرة – ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً.
ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد .
ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ولغرض تقدير الاضمحلال يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال الى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية .

ع - الإيجارات

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالى وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

ف - النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء وتتضمن النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأوراق حكومية .

ص - المخصصات الاخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .
ويتم رد المخصصات التي انتفي الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.
ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالى باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب الساري – الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

ق - عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لتمويلات أو حسابات جارية مدينة مقدمة لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك .
ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً

الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالى أيهما أعلى ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

ر -ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالى بالإضافة الى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالى .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

ش - التمويل

يتم الاعتراف بالتمويلات التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على التمويل. ويقاس التمويل لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة التمويل باستخدام طريقة العائد الفعلي .

ت - رأس المال

ت/١ تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

ت/٢ توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في السنة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

ث - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات ، أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

خ - أرقام المقارنة

تم أعادة تبويب عناصر الاصول والالتزامات الماليه بأرقام المقارنه لتتسق مع اسلوب العرض بالقوائم الماليه المستقله للفتره الحاليه محل تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية رقم (٩) لاول مره ولا يتم اعاده قياسها وذلك طبقا لتعليمات البنك المركزى الصادره بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م.

٣ - إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة للأنشطة التي يزاولها إلي مخاطر ماليه متنوعة وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعه من المخاطر مجتمعه معا ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد ولذا تقليل الآثار السلبية المحتملة علي الأداء المالي للبنك ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الاخرى ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الاخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة الى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية ، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية بالإضافة الى ذلك فإن إدارة المخاطر تعد مسئولة عن لمراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

حوكمة إدارة المخاطر والمبادئ الخاصة بإدارة المخاطر

تقوم حوكمة إدارة المخاطر بالبنك على ما يلي:

١- تدخل إدار ي قوي في جميع مستويات المؤسسة بدءا من مجلس الإدارة ووصولا إلى إدارة فرق العمل الميداني المسئولة عن التشغيل.

٢- إطار عمل محكم للإجراءات الداخلية والمبادئ الإرشادية.

٣- مراقبة مستمرة من قبل خطوط الأعمال والوظائف المعاونة وكذلك من جانب هيئة مستقلة للرقابة على المخاطر والالتزام بتنفيذ القواعد والإجراءات.

وتعتبر لجان المخاطر والمراجعة داخل مجلس الإدارة مسؤولة بشكل أكثر خصوصية عن فحص مدى توافق إطار العمل الداخلي بغية رصد المخاطر ومدى الالتزام بالقواعد.

٣/أ - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك ، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر . ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة التمويل التي ينشأ عنها التمويلات والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين . كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالى مثل ارتباطات التمويلات . وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة التوظيف والاستثمار وإدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره الى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

أ/١ قياس خطر الائتمان

التوظيفات والتسهيلات للعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالتوظيفات والتسهيلات للعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

* احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
* المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default) .
* خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default) .

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ ، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالى (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح أ/٣) .

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء . وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول الى تصنيف الجدارة الملائم وقد تم تقسيم عملاء البنك الى أربع فئات للجدارة ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر .

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر على سبيل المثال بالنسبة للتمويل يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية وبالنسبة للارتباطات يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة الى المبالغ الاخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخر إن حدث .
وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر . ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكد يختلف ذلك بحسب نوع المدين وأولوية المطالبة ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الاخرى .

أدوات الدين وأذون الخزانة والأذون الاخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان ويتم النظر الى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

٢/أ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول . ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل عميل أو مجموعة عملاء ، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية . ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة الى ذلك . ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى العميل / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.
ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي عميل بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالى ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة . ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً .
يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة العملاء والعملاء المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود التوظيف كلما كان ذلك مناسباً .
وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان . ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة . ومن الأنواع الرئيسية لضمانات التوظيف والتسهيلات :

* الرهن العقاري .
* رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
* رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان ولتخفيض خسارة الائتمان الى الحد الأدنى يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد التمويلات أو التسهيلات .

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف التوظيف والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية .

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة . ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة . ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد التمويل الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الاخرى .

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الاخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

ترتيبات المقاصة الرئيسية Master Netting Arrangements

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالمركز المالى وذلك لأن التسوية عادة ما تتم على أساس إجمالي ، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر ، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف أخر بإجراء المقاصة ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات .

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب . وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالتوظيف . وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من التمويل المباشر .

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح التوظيف أو الضمانات أو الاعتمادات المستندية ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل .

أ/٣ سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة التمويل والاستثمار . وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالى لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة ، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في الجدارة الائتمانية ولأغراض قواعد البنك المركزي المصرى .

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الوارد في المركز المالى في نهاية الفترة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة ومع ذلك فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجة من التصنيف ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالى المتعلقة بالتوظيف والتسهيلات والخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك :

تقييم البنك	٣٠ يونيو ٢٠١٩م		٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	
للعملاء	**توظيفات وتسهيلات %**	**مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة %**	توظيفات وتسهيلات %	مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة %
ديون جيدة	٥٧.١	٨.١	٥٠.٧	٩.١
المتابعة العادية	٣٥.٥	١٩.٢	٣٦.٨	١٦.٨
ديون غير منتظمة	٧.٣	٧٢.٦	١٢.٥	٧٤.١
	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير الى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ ، واستناداً الى المؤشرات التالية التي حددها البنك :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه عميل التوظيف أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية التمويل مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس العميل أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي لعميل التوظيف .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية لعميل التوظيف بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالى على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية .

أ/٤ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة الى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١ ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصرى . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد .

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصرى . وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصرى عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنيب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (٢٨/أ) الحركة على حساب احتياطي المخاطر البنكية العام خلال الفترة المالية .
وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصرى ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان :

تصنيف البنك المركزي المصرى	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	%١	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	%١	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	%٢	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	%٢	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	%٣	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	%٥	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	%٢٠	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	%٥٠	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	%١٠٠	٤	ديون غير منتظمة

أ/٥ الاستحواذ على الضمانات

قام البنك خلال الفترةالحالي بالحصول على أصول بالاستحواذ على بعض الضمانات كما يلي:

طبيعة الأصل	القيمة الدفترية بالألف جنيه مصرى
فيلا	١.٤٩٥
بيع	(٦٨٩)
الإجمالى	٨٠٦

يتم تبويب الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن بند الأصول الأخرى بالمركز المالي . ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك عملياً

٣/ب - خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق . وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية ، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية . ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق الى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

ب/١ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية . وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً .

ب/٢ خطر تقلبات سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة . ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك.

٣/ج خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها . ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات عمليات التوظيف .

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الشئون المالية بالبنك ما يلي :

* يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات . ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند منحها للعملاء . ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .
* الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسييلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .
* مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .
* إدارة التركز وبيان استحقاقات عمليات التوظيف .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي ، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة . وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة التوظيف المحلى أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات عمليات التوظيف ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الشئون المالية بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات ، والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والآجال .

٣/د إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة الى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي فيما يلي :

- الالتزام بالمتطلبات القانونية والاحكام الشرعية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك .

- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الاخرى التي تتعامل مع البنك .

- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصرى في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصرى على أساس ربع سنوي

ويطلب البنك المركزي المصرى أن يقوم البنك بما يلي :
- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصرى حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠% .

وتخضع فروع البنك التي تعمل خارج جمهورية مصر العربية لقواعد الإشراف المنظمة للأعمال المصرفية في البلدان التي تعمل بها ، ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) ، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة .

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصرى بما لا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، و التوظيفات / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها) و ٤٥% من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر وبالتكلفة المستهلكة وفي شركات تابعة وشقيقة .

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال ، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التوظيفات (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي .

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر الى ١٠٠% مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر عمليات التوظيف و الاستثمار المرتبطة به ، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار . ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج المركز المالى بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

* منظومة إدارة مخاطر هيكل سعر الفائدة

يتم تحديد وقياس هذا الخطر بمعرفة وحدة الأصول والالتزامات (ALMU) التابعة للإدارة المالية بالبنك ويتم تقييم المخاطر وحدودها والإجراءات التصحيحية الواجب القيام بها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات (ALCO) برئاسة رئيس البنك وعضوية المديرين التنفيذيين والمدير المالي ومديرو الإدارات التجارية ومدير شبكة الفروع والسكرتير العام ورئيس غرفة المعاملات الدولية وتقوم غرفة المعاملات الدولية بتنفيذ الإجراءات الضرورية التي تقررها لجنة الأصول والالتزامات لتصحيح الفجوات من خلال التعامل في الأسواق المالية وتعد الغرفة تقاريرها بما حدث من تطور وعرضها على وحدة الأصول والالتزامات ولجنة الأصول والالتزامات.

* مهام لجنة إدارة الأصول والالتزامات (ALCO)

- البت في الحدود المقبولة لأغراض تحليل الحساسية.
- مراجعة الافتراضات المستخدمة فى تحديد وقياس المخاطر والتحقق من صحتها واعتمادها.

استعراض مخاطر وفجوات أسعار الفائدة وموقف الحساسية بالبنك والواردة بتقارير وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU).

- تقييم وتعديل واعتماد التوصيات المقترحة لتعديل الفجوات -إن وجدت- بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.

* مهام وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU)

- توثيق سياسة إدارة المخاطر كما تم إقرارها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات والحفاظ عليها.
- إعداد النماذج المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر والعمل على تطويرها باستمرار.
- إعداد تقارير بالقيم المعرضة للخطر وتطور تلك القيم على مدار الزمن وعرض تلك التقارير على لجنة إدارة الأصول والالتزامات.
- تقديم توصيات لتعديل الفجوات بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.
- متابعة تطبيق قرارات لجنة الأصول والالتزامات وإخطارها بمدى التقدم فى تطبيق تلك القرارات.

- أدوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة :

يتم قياس الأصول المالية المبوبة كأصول مالية بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع أدراج فر وق التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل ضمن بند" صافى الدخل من المتاجرة " كما يتم قياس أدوات الدين المبوبة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة ببنود قائمة الدخل الشامل الأخر ضمن "احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية فيتم قياس الأسهم المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالقيمة العادلة طبقا للأسعار المعلنة بالبورصة في تاريخ القوائم المالية المستقلة " أما بالنسبة للأسهم غير المقيدة بالبورصة " فيما عدا الاستثمارات الاستراتيجية "فيتم تقييمها بإحدى الطر ق الفنية المقبولة " طر يقة التدفقات النقدية المخصومة ، طريقة مضاعفات القيمة " وإدراج فروق التقييم بقائمة الدخل الشامل الأخر ضمن " احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات الاستراتيجية فتعتبر التكلفة او القيمة الأسمية بمثابة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات.

- تمويلات وتسهيلات للعملاء

تظهر القروض والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال .

- أدوات دين بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات وتوار يخ الاستحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد كادوات دين بالتكلفة المستهلكة " ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ".

ويتكون البسط لمعدل كفاية رأس المال من الشر يحتين التاليتين طبقا لبازل II :

الشر يحة الأولى : وهى رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفو ع - بعد خصم القيمة الدفتر ية لأسهم الخزينة - والأرباح المحتجزة والاحتياطيات القائمة التي ينص القانون والنظام الأساسى للبنك على تكوينها بعد توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام والاحتياطي الخاص كما يخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة .

وقد تم إدراج صافي الأرباح المرحلية في الشريحة الأولي وذلك طبقا لقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتار يخ ١٥ فبراير ٢٠١٧.

الشر يحة الثانية : وهى رأس المال المساند ويتكون مما يعادل رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين / التمويلات و التسهيلات الأئتمانية المدرجة فى المرحلة الأولى بما لا يز يد عن ١,٢٥ % من إجمالي المخاطر الأئتمانية للأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر والتمويلات / الودائع المساندة التي تز يد آجالها عن خمس سنوات - مع استهلاك ٢٠ % من قيمتها فى كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها - بالإضافة إلى ٤٥ % من الز يادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وأدوات الدين بالتكلفة المستهلكة والاستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة و ٤٥ % من قيمة الأحتياطي الخاص.

ويراعى عند حساب إجمالي بسط معدل كفاية رأس المال ألا يز يد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التمويلات – الودائع - المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ٢٠٠ % مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به مع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج قائمة المركز المالى بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

تم إعداد معيار كفاية رأس المال طبقا لمتطلبات بازل II بناءاً على قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتار يخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ والتى أصدرت فى ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢.

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية وفي الدول التي تعمل بها فروعه الخارجية خلال السنتين الماضيتين.

ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية الفترة المالية الحالية :

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م ألف جنيه مصرى
الشريحة الأولى (رأس المال الاساسى و الاضافى):		
رأس المال المصدر والمدفوع	١,٧٧٥,٦٨١	١,٧٧٥,٦٨١
أسهم خزينة (-)	(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)
الاحتياطيات	١,١٩١,٥٦٠	٩٤٠,٠٠٦
احتياطى مخاطر العام	١٤٩,١٥٣	-
احتياطى مخاطر معيار IFRS 9	-	٣٣٥,٥١٠
الأرباح المحتجزة (الخسائر المرحلة)	٥,٢٧٦,١٣٩	٣,٦٤٢,٢٢٨
الأرباح / (الخسائر) المرحلية ربع السنوية	١,٠٥٩,٣٧٣	١,٤٩٢,٣١٤
حقوق الأقلية	٩٢٠	٩١٠
إجمالى الاستبعادات من رأس المال الأساسى المستمر Common Equity	(٤٥٩,٨٧٣)	(٩٢٧,٨٥٨)
اجمالى رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية	٢,١٩٥,٩٠٦	-
اجمالى رأس المال الاساسى و الاضافى	١١,١٧٨,٩٦٧	٧,٢٤٨,٨٩٩
الشريحة الثانية (رأس المال المساند):		
٤٥% من قيمة الاحتياطى الخاص	-	١٥,١٤٧
٤٥% من رصيد احتياطى القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر	-	١,٠٤٨,٧٧٤
٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية فى الشركات التابعة والشقيقة	٢٦٠,٧٧٥	٢٦٢,٢٩٦
رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين و التسهيلات الائتمانية المطلوبة فى المرحلة الأولى	١٥١,١١٧	-
اجمالى مخصص خسائر الاضمحلال للتمويلات و التسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة	-	١٦٥,٠٤٨
اجمالى رأس المال المساند	٤١١,٨٩٢	١,٤٩١,٢٦٥
إجمالى القاعدة الرأسمالية بعد الاستبعادات (اجمالى رأس المال)	١١,٥٩٠,٨٥٩	٨,٧٤٠,١٦٤
الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر :		
إجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان، السوق والتشغيل	٥١,٥٨٧,٠١٥	٥١,٣٥٩,٠٤٢
إجمالى القاعدة الرأسمالية / إجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل	**%٢٢.٤٧**	**% ١٧.٠٢**

وافق البنك المركزى المصرى فى جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥م على التعليمات الرقابية لقياس الخاصة بالرافعة المالية، مع إلزام البنوك بالحد الأدنى لتلك النسبة (٣%) على أساس ربع سنوى وذلك على النحو التالى :
كنسبة استرشادية من نهاية سبتمبر ٢٠١٥م وحتى عام ٢٠١٧م.
كنسبة ملزمة اعتبارا من عام ٢٠١٨م .
كما أوجب عن الإفصاح عن النسبة ومكوناتها (بسطاً ومقاماً) بالقوائم المالية المنشورة أسوةً بما يجرى عليه حالياً فيما يخص المعيار المعتمد على المخاطر (CAR) .
ويتكون بسط ومقام نسبة الرافعة المالية من الآتي :
مكونات البسط يتكون بسط النسبة من الشريحة الأولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المعتمد على المخاطر (CAR).
مكونات المقام يتكون مقام النسبة من كافة أصول البنك داخل وخارج الميزانية – وفقاً للقوائم المالية - وهو ما يطلق علية "تعرضات البنك" .
النسبة يجب ألا تقل نسبة الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية (بعد الاستبعادات) الى إجمالى تعرضات البنك عن (٣ %).

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م ألف جنيه مصرى
أولا : بسط النسبة		
الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستبعادات	١١,١٧٨,٩٦٧	٧,٢٤٨,٨٩٩
ثانيا : مقام النسبة		
إجمالى التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية	٩٦.٩٧٦.١٥٩	٩٣,٠٠٠,٤٢٩
التعرضات خارج الميزانية	١.٦٣٨.١٦٨	٢,٢٨٥,٥٥٤
إجمالى التعرضات داخل وخارج الميزانية	٩٨.٦١٤.٣٢٧	٩٥.٢٨٥.٩٨٣
نسبة الرافعة المالية %	%١١.٣٤	% ٧.٦١

٤ - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة :

٤/ أ خسائر الاضمحلال في مشاركات ومرابحات ومضاربات

يراجع البنك محفظة مشاركات ومرابحات ومضاربات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل ، ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الاضمحلال في قائمة الدخل ، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير الى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة المرابحات وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى المرابحة الواحدة في تلك المحفظة ، وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير الى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من عملاء التوظيف على السداد للبنك ، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك . عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية ، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر عمليات التوظيف و الاستثمار في وجود أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة . ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة .

٤/ ب اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الاخر عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة ويحتاج تحديداً ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي ، ولاتخاذ هذا الحكم يقوم البنك بتقييم ضمن عوامل أخرى – التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم بالإضافة إلى ذلك قد يكون هناك اضمحلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا .

٤/ ج استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة ، وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة إلى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر ، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند .

٤/ د القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب التقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب مثل النماذج لتحديد القيمة العادلة يتم اختبارها ومراجعتها دوريا بواسطة أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التى قامت بأعدادها .وتعتمد نتائج التقييم العادلة الى حد ما على الخبرة .

٤/هـ ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل مما يستدعي استخدام تقديرات هامه لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة علي الدخل وهناك عدد من العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقا لتقديرات مدي احتمال نشأت ضرائب أضافية ، وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر علي ضريبة الدخل.

٥ - التحليل القطاعي

- **التحليل القطاعي للأنشطة**

يتضمن النشاط القطاعي العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية وإدارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التي قد تختلف عن باقي الأنشطة الاخرى . ويتضمن التحليل القطاعي للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة فيما يلي :

المؤسسات الكبيرة ، والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والحسابات جارية مدينة عمليات التوظيف و الاستثمار والمشتقات المالية .

الاستثمار

ويشمل أنشطة اندماج الشركات وشراء الاستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية .

الأفراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والادخار والودائع والمرابحات الشخصية والمرابحات العقارية .

أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرفية الاخرى كإدارة الأموال .

وتتم المعاملات بين الأنشطة القطاعية وفقاً لدورة النشاط العادي للبنك وتتضمن الأصول والالتزامات الأصول والالتزامات التشغيلية كما تم عرضها في المركز المالي للبنك .

٦ - صافي الدخل من العائد و المبيعات

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري	٣٠ يونيو٢٠١٨م بالألف جنيه مصري
عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات:		
البنك المركزى المصرى	١.٩٥٩.٩٠٢	١.٨٦٧.٦٨٦
البنوك الأخرى	٢٥٢.٨٧٥	٣٧١.٣٢٥
العملاء	٤٣٥.٦٨٢	٣٧٧.٥٢٨
المبيعات	١.٠٩٥.٣٢٧	١.٣٠٢.٨٤٨
المجموع	٣.٧٤٣.٧٨٦	٣.٩١٩.٣٨٧
عائد أدوات دين حكوميه	١.٧٢٢.٥٧٢	١.٠٩٨.٨٤٦
عائد استثمارات فى أدوات دين بالتكلفة المستهلكة وبالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر	٦٢.٠٣٥	٣١.٢١٣
الأجمالى	٥.٥٢٨.٣٩٣	٥.٠٤٩.٤٤٦
تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة والمبيعات:		
ودائع وحسابات جارية :		
البنوك	(١٠٠.٠١٩)	(٩٦.٦٢٩)
العملاء	(٢.٢٨٦.٣٦٣)	(١.٩٣٦.٥٧٣)
الإجمالي	(٢.٣٨٦.٣٨٢)	(٢.٠٣٣.٢٠٢)
الصافي	٣.١٤٢.٠١١	٣.٠١٦.٢٤٤

٧ - إيرادات الأتعاب والعمولات

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري	٣٠ يونيو٢٠١٨م بالألف جنيه مصري
الأتعاب والعمولات المرتبطة بعمليات التوظيف و الاستثمار	٢٠.٢٢٥	١٧.٠٥٧
أتعاب خدمات تمويل المؤسسات	٥.٣٩١	٦.٣٧٥
أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	٣.٨٢٠	٣.١٦٥
أتعاب أخرى	١٠٠.٠٦٨	٨٥.٧٦١
الأجمالى	١٢٩.٥٠٤	١١٢.٣٥٨

٨ - توزيعات الأرباح

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري	٣٠ يونيو٢٠١٨م بالألف جنيه مصري
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٣٢.٠٩٨	٣٩.٦٠٣
شركات شقيقة	١٥.٠٠٨	١٥.٥٢٤
بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	٧٠٧	-
الأجمالى	٤٧.٨١٣	٥٥.١٢٧

٩ - صافي دخل المتاجرة

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري	٣٠ يونيو٢٠١٨م بالألف جنيه مصري
عمليات النقد الأجنبي		
أرباح التعامل فى العملات الأجنبية	٢٧.٦٢٠	٢٢.٧١٠
ارباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية	(١٦.٩٠٠)	(٥.٢٢٣)
بغرض المتاجرة		
ادوات حقوق الملكية	(٦٨٨)	٦.٧٦٢
الأجمالى	١٠.٠٣٢	٢٤.٢٤٩

١٠ - رد الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف و الاستثمار

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري	٣٠ يونيو٢٠١٨م بالألف جنيه مصري
نقدية وارصدة لدى البنك المركزى	٢.٥٧٣	-
ارصدة لدى البنوك	١٤.٦٥٦	-
ادوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٦.١٤٩	-
ادوات دين بالتكلفة المستهلكة	٥٤.٣٣٠	٨٥٤
مشاركات ومرابحات و مضاربات مع العملاء	٥٢.٧٥٥	٢٥.٥٨٦
الأجمالى	١٣٠.٤٦٣	٢٦.٤٤٠

١١ - مصروفات إدارية

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري	٣٠ يونيو٢٠١٨م بالألف جنيه مصري
تكلفة العاملين		
أجور ومرتبات	(٢٥٢.٠٠٥)	(٢١٠.٦٠٤)
تأمينات اجتماعية	(١١.٢٧٩)	(٩.٨٦٩)
تكلفة المعاشات		
تكلفة نظم الاشتراكات المحددة	(٦.٤٠١)	(٦.٠٧٢)
	(٢٦٩.٦٨٥)	(٢٢٦.٥٤٥)
مصروفات إدارية أخرى	(٣٠٠.٢٣٢)	(٢٢٩.٤٣٧)
الأجمالى	(٥٦٩.٩١٧)	(٤٥٥.٩٨٢)

وفيما يلي تحليل لمكونات بند مصروفات إدارية أخرى :

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري	٣٠ يونيو٢٠١٨م بالألف جنيه مصري
إهلاك إداري واستهلاك *	٣٩.٩٠٢	٢٤.٤٧٨
مزايا للعاملين	٢٧.٣٩٥	٢٤.٠٥٣
اشتراكات ورسوم	٣٦.٥٧٨	٢٨.٢٧٥
صيانة وتأمين	١١.٩٤١	٩.٥١٨
مصروفات بريد وسويفت	٦.٤٤٩	٤.٢٥٧
أدوات كتابية ومطبوعات	٤.٤٥٢	٣.٢٠٧
ايجارات	-	٧٨٩
دعاية وإعلان	٣.٧٨٧	١٠.٧٧٥
استقبال وضيافة	١٠.٦٦٣	٦.١٥٧
بدلات سفر وانتقال	٨.٤٧٨	٥.٨٦٠
مياه وكهرباء وتليفونات	٦.٤٤١	٦.٧٤١
خدمات اجتماعية	٧٨٠	٤٩٨
إيجار مقار الصارف الآلي وتشغيله	٣٩.٥٥٥	٢١.٨٩٣
مصروفات الدمغة	٧.٦٤٢	٦.٣٨٤
مصروفات بنكية	٥٦٩	٣٤١
مصاريف قضائية وتكاليف الحراسة	٧.٥٤٠	١.١١٤
متنوعة	٨٨.٠٦٠	٧٥.٠٩٧
	٣٠٠.٢٣٢	٢٢٩.٤٣٧

* يتضمن البند الإهلاكات الإدارية للبنك وشركات المجموعة ولا يتضمن إهلاك خطوط الإنتاج للشركات ذات الطبيعة الصناعية حيث تم إدراج إهلاك خطوط الإنتاج ضمن بند تكلفة المبيعات بقائمة الدخل.

١٢- (مصروفات) / إيرادات تشغيل أخرى

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري	٣٠ يونيو٢٠١٨م بالألف جنيه مصري
(خسائر) / أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية	(٩٣.١٥٣)	٦٣٦.١٧٢
ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التى بغرض المتاجرة	١٨	٢٦.٣٣٨
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	(١.٦٧٣)	(٧٠٦)
(مصروف) إيجار تشغيلي	٢١.٣٩٥	(٧٠.٩٨٩)
أخرى	٢٣.٢٣٥	-
رد مخصصات أخرى	(٥٠.١٧٨)	٥٩٠.٨١٥
الأجمالى		

١٣ – (مصروفات) ضرائب الدخل

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى	٣٠ يونيو٢٠١٨م بالألف جنيه مصرى
ضرائب الدخل الحالية	(٤٢١.٠٣٤)	(٤٥٥.٠٣٠)
وتتمثل ضرائب الدخل الحالية في الأتى:		
ضرائب الدخل المحسوبة على أساس معدل ضرائب ٢٠% *	(٢٧٧.٨٧٤)	(١٥٧.٣٤٤)
ضرائب دخل جارية	(١٤٣.١٦٠)	(٢٩٧.٦٨٦)
الإجمالى	(٤٢١.٠٣٤)	(٤٥٥.٠٣٠)

* **تمثل ضرائب على ايرادات أذون الخزانة وسندات الخزانة بضمان الحكومة المصرية بالعملة المحلية .**

وفيما يلى الموقف الضريبى :

بالنسبة للبنك

اولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تمت التسوية النهائية مع مركز كبار الممولين وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٧م .
- بالنسبة لعام ٢٠١٨م يتم حالياً إعداد الإقرار الضريبى وسيتم تقديمه فى الموعد المحددة قانوناً.

ثانياً : ضريبة المرتبات والأجور

- تمت التسوية النهائية مع مركز كبار الممولين وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك و حتى عام ٢٠١٧م .
- بالنسبة لعام ٢٠١٨م والفترة حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ تم توريد الضريبة الشهرية المستحقة فى المواعيد المحددة قانونا و لم يتم الفحص حتى تاريخه.

ثالثاً : ضريبة الدمغة

- تمت التسوية النهائية مع مركز كبار الممولين وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك و حتى عام ٢٠١٧م .
- بالنسبة للفترة من ٢٠١٨/٠١/٠١ وحتى ٢٠١٩/٦/٣٠ فقد تم تقديم الإقرارالضريبي الربع سنوي في ميعادها وسداد الضريبة المستحقة من واقعه ، وجارى حالياً أعمال الفحص الضريبى لعام ٢٠١٨م .

رابعاً: الضريبة العقارية

- تم سداد جميع الضرائب المستحقة على فروع ومقرات البنك ، وذلك وفقا للربط القديم .
- بداية من تطبيق القانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ والمعمول به من ٢٠١٣/٧/١م تم سداد الضرائب المستحقة عن فروع و مقرات البنك(المرسل بها اخطارات و مطالبات سداد) و ذلك حتى نهاية يونيو ٢٠١٩م ، بما فيها المطالبات والمطعون عليها لحين صدور قرارات لجان طعن .

بالنسبة لشركات للبنك

اولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- يتم إعداد الإقرار الضريبى و سداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه فى المواعيد المحددة قانوناً.

ثانياً : ضريبة المرتبات والأجور

- يتم توريد الضريبة الشهرية المستحقة وتقديمها فى المواعيد المحددة قانوناً.

ثالثاً : ضريبة الدمغة

- يتم إعداد الإقرار الضريبى و سداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه فى المواعيد المحددة قانوناً.

رابعاً: الضريبة العقارية

- يتم إعداد الإقرار الضريبى و سداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه فى المواعيد المحددة قانوناً.

خامسا :ضريبة المبيعات و القيمة المضافة

- يتم إعداد الإقرار الضريبى و سداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه فى المواعيد المحددة قانوناً.

١٤- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م بالألف جنيه مصري
نقدية	١.٢٩١.١٤٥	١.٢٣٩.٣١٥
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي	٧.٠١٧.٣٢٠	٦.٧١١.٧٠٧
يخصم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١.٨٧٣)	-
الأجمالى	٨.٣٠٦.٥٩٢	٧.٩٥١.٠٢٢
أرصدة بدون عائد	٥.٢١٩.٢١٧	٤.٧٤١.٣٢١
أرصدة ذات عائد	٣.٠٨٧.٣٧٥	٣.٢٠٩.٧٠١
الأجمالى	٨.٣٠٦.٥٩٢	٧.٩٥١.٠٢٢

١٥ - أرصدة لدى البنوك

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م بالألف جنيه مصري
حسابات جارية	٢٥٢.٩٨٨	٢٧٨.٣٩٢
ودائع(مضاربات)	٣٧.٠٥٧.٢٨٣	٤٢.٠٤٥.٢٣١
يخصم : الإيرادات المقدمة	(١٧.٢٩٣)	(٧٦.٥٧١)
يخصم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٣.٨٦٠)	-
الإجمالى	٣٧.٢٨٩.١١٨	٤٢.٢٤٧.٠٥٢
البنك المركزى بخلاف نسبة الإحتياطي الإلزامي	٢٥.٨٣١.١٩٦	٢٥.٧٣٤.٣١٧
بنوك محلية	٨.٦٢٤.٨١٣	١٤.٧٣٨.٨٨١
بنوك خارجية	٢.٨٣٣.١٠٩	١.٧٧٣.٨٥٤
الإجمالى	٣٧.٢٨٩.١١٨	٤٢.٢٤٧.٠٥٢
أرصدة بدون عائد	٢٥٢.٩٨٨	٢٤٢.١٩٣
أرصدة ذات عائد	٣٧.٠٣٦.١٣٠	٤٢.٠٠٤.٨٥٩
الإجمالى	٣٧.٢٨٩.١١٨	٤٢.٢٤٧.٠٥٢
أرصدة متداولة	٣٧.٢٨٩.١١٨	٤٢.٢٤٧.٠٥٢
الإجمالى	٣٧.٢٨٩.١١٨	٤٢.٢٤٧.٠٥٢

١٦ - مخزون

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م بالألف جنيه مصري
مخزون خامات	٩٦.٠٢٤	٢٢١.٠٢٨
مخزون مستلزمات إنتاج وقطع غيار ووقود	٢١٧.٥٠١	١٧٣.١٠٦
مخزون انتاج تام	١٨٦.٨١٥	١٩٦.٦٠٤
مخزون عقارى	٣٢٨.٠٤٨	٣٢٨.٠٤٧
اعتمادات مستندية	٥١.٢٠٨	٤٣.٥١٩
	٨٧٩.٥٩٦	٩٦٢.٣٠٤

١٧- عملاء وأوراق قبض بالصافى

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م بالألف جنيه مصري
عملاء	٣٧٨.٠٢٠	٤٨٨.٤٦١
أوراق قبض	١٥٣.٣٨٠	٢٥٢.٣٨٩
شيكات برسم تحصيل	٧٥.٥٠٢	٢٣٠.٦٦٤
عملاء ضمان كمبيالات معززة	٤٥.٦٥٥	٢٣.٥١٥
	٦٥٢.٥٥٧	٩٩٥.٠٢٩
يخصم :		
مخصص إضمحلال العملاء	(٢١.٤٩٣)	(٣١.٣٥٤)
الإجمالى	٦٣١.٠٦٤	٩٦٣.٦٧٥

١٨ - مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م بالألف جنيه مصري
تجزئة		
سيارات	٣٦٩.٩٣٣	٣٨٦.٢٠٩
سلع معمرة و اخرى	١٤٢.٧٥٣	١٦٢.٦٧٣
عقارية	٤٢٧.٥٨١	٤٤١.٨٣٠
موظفين	١٧٨.٠٣٧	١٧٧.٤٩٩
اجمالى (١)	١.١١٨.٣٠٤	١.١٦٨.٢١١
مؤسسات شاملا المرابحات الصغيرة للأنشطة الاقتصادية		
شركات كبيرة و متوسطة	٨.٩٨٧.٩٦١	٧.٦١٤.٨٨٢
شركات صغيرة	١.٣٦٠.٢٨٦	١.٤٠٩.٣٠٥
شركات متناهية الصغر	٦١.٤٢١	٨١.٦٨١
اجمالى (٢)	١٠.٤٠٩.٦٦٨	٩.٢٤٢.٢٧٠
اجمالى المشاركات و المضاربات و والمرابحات للعملاء (١+٢)	١١.٥٢٧.٩٧٢	١٠.٢٧٤.٠٧٩
يخصم : الإيرادات المقدمة والعوائد المجنبة	(١.١٩٠.٦٦٦)	(١.٢٦٠.٩١٨)
يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال	(٨٩٠.٤٢١)	(٩٣٠.٣٢١)
الصافي يوزع الى:	٩.٤٤٦.٨٨٥	٨.٠٨٢.٨٤٠
أرصدة متداولة	٩.٤٤٦.٨٨٥	٨.٠٨٢.٨٤٠
الإجمالى	٩.٤٤٦.٨٨٥	٨.٠٨٢.٨٤٠

بلغت القيمة العادلة للأوراق المالية المتداولة والتى لا يمكن التصرف فيها إلا بموافقة البنك ضمانا لعمليات توظيف تجارية فى تاريخ القوائم المالية مبلغ ٥٩,٨٨١ ألف جنيه مصرى مقابل مبلغ ٥٩,٨٨١ ألف جنيه مصرى في تاريخ المقارنة .

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م						(بالألف جنيه مصرى)	
	مرحلة (١)	ECL	مرحلة (٢)	ECL	مرحلة (٣)	ECL	الإجمالي	ECL
شركات كبيره ومتوسطه	٤,٨٢٠,١٩٠	٧,٥٥١	٤,٠٦٣,٢٨٣	١٦٨,٤٢٨	١٠٤,٥٠٦	١٣٥,٢٠٩	٨,٩٨٧,٩٧٩	٣١١,١٨٨
افراد	٩٦٥,٩٣٩	٢٧,٦٩٨	١٨,١٩٩	١,٠٥١	١٣٤,١٦٦	١١٤,٥٦٤	١,١١٨,٣٠٤	١٤٣,٣١٣
شركات صغيره ومتناهية الصغر	٧٩٩,٥٢٤	٣٦,٦٧٣	١٤,٧١٦	١,٦٢٠	٦٠٧,٤٤٩	٣٩٧,٦٢٧	١,٤٢١,٦٨٩	٤٣٥,٩٢٠
الإجمالي	٦,٥٨٥,٦٥٣	٧١,٩٢٢	٤,٠٩٦,١٩٨	١٧١,٠٩٩	٨٤٦,١٢١	٦٤٧,٤٠٠	١١,٥٢٧,٩٧٢	٨٩٠,٤٢١

مخصص خسائر الاضمحلال

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للمشاركات والمرابحات والمضاربات مع العملاء وفقاً للأنواع :

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م		(بالألف جنيه مصرى)
	افراد فقط	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	الاجمالى
الرصيد أول السنة	١٤٧,٧٠٦	٧٨٢,٦١٥	٩٣٠,٣٢١
اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولى للمعيار الدولي IFRS 9	٢٥,٤٨٨	١١٠,٩١٤	١٣٦,٤٠٢
الرصيد بعد التعديل في ١ يناير ٢٠١٩م	١٧٣,١٩٤	٨٩٣,٥٢٩	١,٠٦٦,٧٢٣
استبعاد مخصص شركات البنك	-	(٣٤.٩٧١)	(٣٤.٩٧١)
عبء الاضمحلال خلال الفترة	٤٢٧	٢٠٠,٤٦٥	٢٠٠,٨٩٢
مبالغ تم إعدامها خلال الفترة	(٢٥,٩١٦)	(٤٩,٤١١)	(٧٥,٣٢٧)
مخصص انتفي الغرض منه	(٨,٢٨٢)	(٢٤٥,٣٦٥)	(٢٥٣,٦٤٧)
مناقلة	٤,٥١٤	(٤,٥١٤)	-
فروق تقييم	(٦٢٤)	(١٢,٦٢٥)	(١٣,٢٤٩)
الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٩م	١٤٣,٣١٣	٧٤٧,١٠٨	٨٩٠,٤٢١

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م		(بالألف جنيه مصرى)
	افراد فقط	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	الاجمالى
الرصيد أول السنة	١٦٠,٤٣٥	١,٠١٤,٤٤٤	١,١٧٤,٨٧٩
عبء الاضمحلال خلال الفترة	٢٠,٠٩٤	٥٥,٤٤٩	٧٥,٥٤٣
مبالغ تم إعدامها خلال الفترة	(٩,٤٨٠)	(٢٥٤,٢٥٢)	(٢٦٣,٧٣٢)
محول من المؤسسات للافراد	٥,٨٦٦	(٥,٨٦٦)	-
مخصص انتفي الغرض منه	(٢٩,٣٠٤)	(٣١,٧٤٧)	(٦١,٠٥١)
محول من مخصصات اخرى	-	٣٣٣	٣٣٣
فروق تقييم	٩٥	٤,٢٥٤	٤,٣٤٩
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	١٤٧,٧٠٦	٧٨٢,٦١٥	٩٣٠,٣٢١

١٩- استثمارات مالية

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م
١٩/أ - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		
أدوات دين – بالقيمة العادلة :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	٢٢١.٦١٤	٦٨٩,٢٦٠
مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة	(٤٥٧)	-
أدوات حقوق ملكية – بالقيمة العادلة :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	١.٢٩٨.٠٠٨	٩٨٢,٦٣٧
- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية	١.٤٥٢.٨٦٠	١.٧٤٣.١٨٣
وثائق صناديق استثمار :		
- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية	١.٣٧٣.٨٧٦	١.٥٠٥.٧١٨
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (١)	٤.٣٤٥.٩٠١	٤,٩٢٠,٧٩٨
١٩/ب - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر		
أدوات حقوق ملكية – بالقيمة العادلة :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	٢٦.٣٣٧	٥١.٤٦٣
وثائق صناديق استثمار :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	٢٩١.٠٣٧	٢٩٢.٤٨٤
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر (٢)	٣١٧.٣٧٤	٣٤٣.٩٤٧
١٩/ج - استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		
أدوات دين :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	٢٤.٢١٤.٠٣٤	١٥,٧١٩,٠٢٤
أذون الخزانة	(٤٧.٣٥٤)	(٣٧,٠٦٢)
عمليات بيع اذون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء	(١.٠٨٣.٠٤٩)	(٦١٣,٣٦٦)
عوائد لم تستحق بعد	(٣٦.٦٨٤)	-
مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة	٢٣.٠٤٦.٩٤٧	١٥,٠٦٨,٥٩٦
إجمالي (أ)		
- أدوات دين أخرى	١٠.٥١٢.٨٢٠	١٠,٩٧٤,٢٠٨
مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة	(٢٧.٩٩٥)	-
إجمالي (ب)	١٠.٤٨٤.٨٢٥	١٠,٩٧٤,٢٠٨
إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (أ + ب) (٣)	٣٣.٥٣١.٧٧٢	٢٦,٠٤٢,٨٠٤
إجمالي استثمارات مالية (١+٢+٣)	٣٨.١٩٥.٠٤٧	٣١,٣٠٧,٥٤٩

وتتمثل أذون خزانة في :

بالألف جنيه مصرى

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م
أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم	٥.٣٤٢.١٩٦	١,٦٠٠,٠٠٠
أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم	٦.٧٣٩.٨٤٠	١,٥٠٠,٠٠٠
أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم	١٢.١٣١.٩٩٨	١٢,٦١٩,٠٢٤
عوائد لم تستحق بعد	(١.٠٨٣.٠٤٩)	(٦١٣,٣٦٦)
عمليات بيع اذون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء	(٤٧.٣٥٤)	(٣٧,٠٦٢)
مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة	(٣٦.٦٨٤)	-
إجمالي (١) + (٢)	٢٣.٠٤٦.٩٤٧	١٥,٠٦٨,٥٩٦

١٩/ح - استثمارات في شركات شقيقة

بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات الشقيقة كما يلي :

٣٠ يونيو ٢٠١٩م

	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح / (خسائر) الشركة	القيمة الدفترية	نسبة المساهمة
		بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	
مستشفي مصر الدولي	مصر	١٧٣,٣٣٨	٦٨,٣٤٠	١٩٣,٤٢٤	١٩,٦٦٤	٦٨.٤٠٩	%٢٤,٠٨
المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات	مصر	١,٢٠٧,٣٥٤	٩١٢,٧٤٨	١١١,٨٦٨	٨٩,٢٩٦	٦٢.٥٥٩٠	%٢٤,٧٥
عربية للوساطة في التأمين	مصر	٦٥٣	١,٦٣٥	٦	(١٩١)	-	%٢٥,٠٠
اوراسكوم للإسكان والتعمير	مصر	١,١٦٢,١٢٧	١,٢٩٢,١٣٨	٣٦,١٦٣	(٣٤,٣٨٨)	٨٠.٥٥٤	%٤٠,٠٠
العربية لأعمال التطهير " أراديس "	مصر	٦٩٠	١٠٤	٤٥٥	٨	٢٧	%٤٠,٠٠
الجيزة للبويات والصناعات الكيماوية	مصر	٧,٩٤٠	٣,٩٦١	٢,٦٣٩	١٢٦	١.٩٧١	%٤٨,٥٧
الإجمالى						٢١٣.٥٢٠	

٣١ ديسمبر ٢٠١٨م

	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح / (خسائر) الشركة	القيمة الدفترية	نسبة المساهمة
		بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	
مستشفي مصر الدولي	مصر	١٧٣,٣٣٨	٦٨,٣٤٠	١٩٣,٤٢٤	١٩,٦٦٤	٥٦.٦١٦	%٢٤,٠٨
المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات	مصر	١,٢٠٧,٣٥٤	٩١٢,٧٤٨	١١١,٨٦٨	٨٩,٢٩٦	٦٢.٥٥٩٠	%٢٤,٧٥
عربية للوساطة في التأمين	مصر	٦٥٣	١,٦٣٥	٦	(١٩١)	-	%٢٥,٠٠
اوراسكوم للإسكان والتعمير	مصر	١,١٦٢,١٢٧	١,٢٩٢,١٣٨	٣٦,١٦٣	(٣٤,٣٨٨)	٩٤.٠٦٧	%٤٠,٠٠
العربية لأعمال التطهير " أراديس "	مصر	٦٩٠	١٠٤	٤٥٥	٨	٢٧	%٤٠,٠٠
الإسلامية للإستثمار والتنمية	مصر	٣,٠٧٩	٧٠٧	٥٥	(٣٧٠)	١.٠٣٨	%٤٣,٧٧
الجيزة للبويات والصناعات الكيماوية	مصر	٧,٩٤٠	٣,٩٦١	٢,٦٣٩	١٢٦	١.٩٧١	%٤٨,٥٧
الجيزة للصناعات الزراعية	مصر	-	-	-	-	٢٠٠	-
الإجمالى						٢١٦.٤٧٨٠	

- تم إدراج الأرصدة من آخر قوائم مالية متاحة .

١٩/د- (خسائر) الاستثمارات المالية

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري	٣٠ يونيو٢٠١٨م بالألف جنيه مصري
أرباح بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٤٢١	٤.٩١٠
اضمحلال أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(٥.١١٥)	(٤٠٤.٤١٩)
مصروفات الاستثمار في الشركات تابعة و شقيقة	(١.٧٢٠)	-
الاجمالي	(٦.٤١٤)	(٣٩٩.٥٠٩)

٢٠ - أصول أخرى

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر٢٠١٨ م بالألف جنيه مصري
الإيرادات المستحقة	٦٤١.٢١١	٨١١.٤٠٥
المصروفات المقدمة	٣٨.٠٥٩	٣١.٨٧٧
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	٥٧.٢٥٩	٣٩.٢٢٢
الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون	٢٢١.٤٣٤	٢٢٠.٦٢٨
التأمينات والعهد	٢٥.٠٦٤	٧٥.٨٥٩
القرض الحسن	٤٨	٦٦
مشروعات تحت التنفيذ *	٤١٣.٨٧٩	٤٢٠.٩٢٩
أخرى	٤١٠.٧٧٣	٣٨٩.٩٤٩
مسدد تحت حساب الضرائب	٢٣٥.٩٢٥	٤٤٨.٠٥٥
الاجمالي	٢.٠٤٣.٦٥٢	٢.٤٣٧.٩٩٠

* فيما يلي مكونات بند مشروعات تحت التنفيذ:

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر٢٠١٨م بالألف جنيه مصري
فروع تحت التأسيس	٣٢٧.٢٢٣	٣٠٨.٣٦٢
مباني للعاملين تحت الإنشاء	-	٤٣٢
اخرى	٨٦.٦٥٦	١١٢.١٣٥
الاجمالي	٤١٣.٨٧٩	٤٢٠.٩٢٩

٢١ - أصول غير ملموسة

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر٢٠١٨م بالألف جنيه مصري
رصيد اول العام	٢٢.٦٩١	١٠.٩٨٦
إضافات	٢٤.٩١٤	٢٢.٦٦٦
استهلاك	(٨.٣٩٦)	(١٠.٩٦١)
	٣٩.٢٠٩	٢٢.٦٩١

٢٢- أصول ثابتة

	أراضي وإنشاءات ومرافق	تحسينات أصول مستأجرة	آلات ومعدات	أخرى	الإجمالي
	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري
الرصيد في ٢٠١٨/١/١					
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٨/١/١	١.٤٨٧.١١٠	٦.٣٠٤	٣٧٤.٣٧٣	١١٨.٧٧٧	١.٩٨٦.٥٦٤
إضافات	١٨٢.٥٥٨	-	١٧.٣٩٦	٧٩.٨٠٠	٢٧٩.٧٥٤
استبعادات	-	-	-	(٦)	(٦)
إهلاك الفترة	(٣٥.٢٦٠)	(٨٤٢)	(٥٢.٧٩٧)	(٢٨.٩٣٢)	(١١٧.٨٣١)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٨/١٢/٣١	١.٦٣٤.٤٠٨	٥.٤٦٢	٣٣٨.٩٧٢	١٦٩.٦٣٩	٢.١٤٨.٤٨١
الرصيد في ٢٠١٨/١٢/٣١					
التكلفة	١.٨٧٧.٣٠٣	٩.٥٧٣	٩٥٩.٣٢٦	٤٢٦.٢٥٤	٣.٢٧٢.٤٥٦
مجمع الإهلاك	(٢٤٢.٨٩٥)	(٤.١١١)	(٦٢٠.٣٥٤)	(٢٥٦.٦١٥)	(١.١٢٣.٩٧٥)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٨/١٢/٣١	١.٦٣٤.٤٠٨	٥.٤٦٢	٣٣٨.٩٧٢	١٦٩.٦٣٩	٢.١٤٨.٤٨١
الرصيد في ٢٠١٩/١/١					
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٩/١/١	١.٦٣٤.٤٠٨	٥.٤٦٢	٣٣٨.٩٧٢	١٦٩.٦٣٩	٢.١٤٨.٤٨١
إضافات	٢٧.٠٩٤	٢٩	١٥.٧٤٦	٨٤.١٥٣	١٢٧.٠٢٢
استبعادات	-	-	-	(١٤)	(١٤)
إهلاك العام	(١٨.٣٥٩)	(٤٢٨)	(٢٥.٤٠٤)	(٤١.١٢٦)	(٨٥.٣١٧)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٩/٠٦/٣٠	١.٦٤٣.١٤٣	٥.٠٦٣	٣٢٩.٣١٤	٢١٢.٦٥٢	٢.١٩٠.١٧٢
الرصيد في ٢٠١٩/٠٦/٣٠					
التكلفة	١.٩٠٤.٣٩٧	٩.٦٠٢	٩٧٥.٠٧٢	٥١٠.٣٩٣	٣.٣٩٩.٤٦٤
مجمع الإهلاك	(٢٦١.٢٥٤)	(٤.٥٣٩)	(٦٤٥.٧٥٨)	(٢٩٧.٧٤١)	(١.٢٠٩.٢٩٢)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٩/٠٦/٣٠	١.٦٤٣.١٤٣	٥.٠٦٣	٣٢٩.٣١٤	٢١٢.٦٥٢	٢.١٩٠.١٧٢

٢٣ - إستثمارات عقارية

	الأراضي بالألف جنيه مصري	المباني بالألف جنيه مصري	الإجمالي بالألف جنيه مصري
الرصيد في ٢٠١٨/١/١			
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٨/١/١	٣٩.٣٢٠	١١.٢٠٥	٥٠.٥٢٥
الاضافات	٤٠٠	-	٤٠٠
تكلفة الإهلاك	-	(٢٣٣)	(٢٣٣)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٩.٧٢٠	١٠.٩٧٢	٥٠.٦٩٢
التكلفة	٣٩.٧٢٠	١١.٦٨٠	٥١.٤٠٠
مجمع الإهلاك	-	(٧٠٨)	(٧٠٨)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٩.٧٢٠	١٠.٩٧٢	٥٠.٦٩٢
الرصيد في ٢٠١٩/١/١			
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٩/١/١	٣٩.٧٢٠	١٠.٩٧٢	٥٠.٦٩٢
الاضافات	-	-	-
تكلفة الإهلاك	-	(١١٧)	(١١٧)
صافي القيمة الدفترية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٩.٧٢٠	١٠.٨٥٥	٥٠.٥٧٥
التكلفة	٣٩.٧٢٠	١١.٦٨٠	٥١.٤٠٠
مجمع الإهلاك	-	(٨٢٥)	(٨٢٥)
صافي القيمة الدفترية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٩.٧٢٠	١٠.٨٥٥	٥٠.٥٧٥

٢٤ - أرصدة مستحقة للبنوك

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م بالألف جنيه مصري
حسابات جارية	٦٧٥.٥٤٥	٦١٨.٦٥٨
الأجمالى	٦٧٥.٥٤٥	٦١٨.٦٥٨
بنوك مركزية	١٣٢.١٥٨	٢٢٩.٧٥٣
بنوك محلية	٢٠٥.٢٣٩	٢٨٤.١٩٢
بنوك خارجية	٣٣٨.١٤٨	١٠٤.٧١٣
الأجمالى	٦٧٥.٥٤٥	٦١٨.٦٥٨
أرصدة بدون عائد	٥٥٢.٠٨٩	٤٤٧.٩٠٨
أرصدة ذات عائد ثابت	١٢٣.٤٥٦	١٧٠.٧٥٠
الأجمالى	٦٧٥.٥٤٥	٦١٨.٦٥٨
أرصدة متداولة	٦٧٥.٥٤٥	٦١٨.٦٥٨
الأجمالى	٦٧٥.٥٤٥	٦١٨.٦٥٨

٢٥ - الأوعية الادخارية و شهادات الادخار

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م بالألف جنيه مصري
حسابات تحت الطلب	٤.٨٧٩.٩٨٤	٢.٧٣٣.٧٥٣
حسابات لأجل وبإخطار	٥٣.٨٣٤.٠٥١	٥٥.٢٥٥.١٥٣
شهادات ادخار	٢٢.٩٣٤.٣٠٨	٢٠.٥٩٩.٣٤٢
أخرى *	٢٦١.٠٦٤	٣٧٨.٢٦٣
الاجمالى	٨١.٩٠٩.٤٠٧	٧٨.٩٦٦.٥١١
حسابات مؤسسات	٢.٦٧٢.٦٩٠	٢.٦٧٦.١٧٥
حسابات أفراد	٧٩.٢٣٦.٧١٧	٧٦.٢٩٠.٣٣٦
الاجمالى	٨١.٩٠٩.٤٠٧	٧٨.٩٦٦.٥١١
أرصدة بدون عائد	٥.١٤١.٠٤٨	٣.١١٢.٠١٦
أرصدة ذات عائد متغير	٧٦.٧٦٨.٣٥٩	٧٥.٨٥٤.٤٩٥
الاجمالى	٨١.٩٠٩.٤٠٧	٧٨.٩٦٦.٥١١
أرصدة متداولة	٨١.٩٠٩.٤٠٧	٧٨.٩٦٦.٥١١
الاجمالى	٨١.٩٠٩.٤٠٧	٧٨.٩٦٦.٥١١

* تتضمن بند الأوعية الادخارية وشهادات الإدخار أرصدة قدرها ٣٩,٤٢٨ ألف جنيه مصرى مقابل ٣٠,٩٥٨ ألف جنيه مصرى في تاريخ المقارنة ، تمثل ضمان لارتباطات غير قابلة للإلغاء خاصة باعتمادات مستنديه – استيراد وتصدير والقيمة العادلة لتلك الودائع هي تقريبا قيمتها الحالية .

٢٦ - التزامات أخرى

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م بالألف جنيه مصري
عوائد مستحقة	٢.٢٤٦.٠١٤	٢.٠٨٧.٢٣٧
مصروفات مستحقة	٣.١٤٣	٥.٤٦٤
الزكاة المستحقة شرعا	٥٠.٠٠٠	٨٦.٤٣٦
توزيعات مساهمين	٧٨.٣٣٢	٧٥.٢٤٠
أرصدة دائنة متنوعة	٦٦٣.٩٠٥	٩٥٥.٢٩٢
الاجمالى	٣.٠٤١.٣٩٥	٣.٢٠٩.٦٦٩

٢٧ - مخصصات أخرى

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٤٦.٩٣٦	٥٢.١٨٩
اثر التطبيق الاول التحليلي	١٩.١٣١	-
رصيد بعد التعديل	٦٦.٠٦٧	٥٢.١٨٩
فروق تقييم عملات أجنبية	(٤)	١
المستخدم خلال العام	(٢.٣٥٨)	(٢.٢٩٧)
المكون من المخصصات	-	١٢.٤٩٤
مخصصات انتفى الغرض منها	(١٩.٤٧٨)	(١٥.٤٥١)
الرصيد في آخر الفترة / السنة	٤٤.٢٢٧	٤٦.٩٣٦

٢٨ - رأس المال وأسهم الخزينة

يبلغ رأس المال المدفوع مبلغ ١,٧٧٥,٦٨١ ألف جنيه مصرى في ٣٠ يونيو ٢٠١٩م بقيمة أسمية ١ دولار للسهم وجميع الأسهم مسدده بالكامل .

	عدد الأسهم (بالمليون)	أسهم عادية	أسهم خزينة	الإجمالي
		بالألف جنيه مصري	بالألف جينه مصري	بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول الفترة	٣٦٧	١.٧٧٥.٦٨١	(٩.٨٩٢)	١.٧٦٥.٧٨٩
الرصيد في أخر الفترة	٣٦٧	١.٧٧٥.٦٨١	(٩.٨٩٢)	١.٧٦٥.٧٨٩

وافقت الجمعية غير العادية على زيادة رأس المال المرخص به ليصبح واحد مليار دولار امريكى بدلا من خمسمائة مليون دولار امريكى وتعديل نص المادة (٧) من النظام الاساسى للبنك بما يعكس زيادة رأس المال المصدر والمدفوع للبنك من ٣٦٦,٨٣٠,٥٨٦ دولار امريكى الى ٤٤٠,١٩٦,٧٠٣ دولار امريكى بزيادة قدرها ٧٣,٣٦٦,١١٧ دولار امريكى ممولة من الارباح المحتجزة بتوزيع أسهم مجانية على السادة المساهمين بواقع ٢٠ % من الاسهم المملوكة لهم بذات عملة المساهمة تنفيذاً لقرار الجمعية العامة غير العادية فى اجتماعها بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٨م .

٢٩ - الاحتياطيات والأرباح المحتجزة

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م بالألف جنيه مصري
احتياطي المخاطر البنكية العام	٨١,٥٦٧	-
احتياطي قانوني (عام)	١,١٦٩,١٥٧	٩١٧,٦٠٣
احتياطي رأسمالي *	٢٢,٤٠٣	٢٢,٤٠٣
احتياطي القيمة العادلة	٢,١٩٥,٩٠٦	٢,٣٣٢,٤٥١
احتياطي المخاطر العام **	١٤٩,١٥٣	-
احتياطى مخاطر معيار IFRS 9 ***	-	٣٣٥,٥١٠
احتياطي خاص	-	٣٣,٦٦١
إجمالي الاحتياطيات في آخر الفترة / السنة	٣,٦١٨,١٨٦	٣,٨١٢,٢١٢

*** يمثل أرباح بيع أصول ثابتة تم تحويلها للاحتياطي الرأسمالى قبل إجراء توزيعات الأرباح وتم تكوينه وفقاً للمادة ٤٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١م.**

**** طبقا لتعليمات البنك المركزى المصرى الصادرة فى ٢٦ فبراير ٢٠١٩م يتم دمج كلا من الإحتياطى الخاص - إئتمان و إحتياطى المخاطر البنكية العام - إئتمان وإحتياطى مخاطر IFRS 9 فى أحتياطى واحد باسم إحتياطى المخاطر العام على أن يتم خصم الفرق بين المخصصات وفقا للخسائر الائتمانية المتوقعة والمخصصات المطلوبة وفقا للتعليمات السابقة على إحتياطي المخاطر العام.**

***** وفقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٨م وفى أطار الاستعداد لتطبيق معيار IFRS 9 فأنه يتعين على البنوك تكوين احتياطى مخاطر معيار IFRS 9 بنسبة ١ % من اجمالى المخاطر الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من صافى الربح بعد الضريبة من عام ٢٠١٧م ويتم ادراجه ضمن بند رأس المال الاساسى للقاعدة الرأسمالية ولا يتم استخدامه الا بموافقة البنك المركزى المصرى.**

أ- احتياطي المخاطر البنكية العام

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة المالية	١٧٠,٥٨٤	١٥٤,٦٣٨
المحول الى احتياطى المخاطر البنكية عن أصول آلت ملكيتها للبنك *	-	١٤,٨٧٥
المحول الى احتياطى المخاطر البنكية	-	١,٠٧١
المحول الى احتياطى المخاطر العام	(٨٩,٠١٧)	-
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية	٨١,٥٦٧	١٧٠,٥٨٤

***طبقا لتعليمات البنك المركزى المصرى يتم تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام سنويا بما يعادل ١٠ % من قيمة الأصول التي ألت ملكيتها للبنك وفاء لديون إذا لم يتم التصرف في هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً للقانون .**

ب - احتياطي قانوني (عام)

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة المالية	٩١٧,٢٤٤	٧٤٥,٤١٥
محول من الأرباح السنة المالية السابقة إلي احتياطي قانوني (عام)	٢٥١,٩١٣	١٧٢,١٨٨
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية	١,١٦٩,١٥٧	٩١٧,٦٠٣

ج- احتياطى راسمالى

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول السنة المالية	٢٢,٤٠٣	٢١,٥١٦
محول من الأرباح السنة المالية السابقة إلي احتياطي رأسمالي	-	٨٨٧
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية	٢٢,٤٠٣	٢٢,٤٠٣

د - احتياطي القيمة العادلة

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول السنة المالية	٢,٣٣٠,٦٠٨	١,٨٧٧,٦٢٨
اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولي للمعيار الدولي ٩ IFRS – المحول من الاحتياطي للارباح المحتجزة *	٧٦١	-
(خسائر) أرباح التغير في القيمة العادلة	(١٤٠,٥٧٨)	٢٠٤,١٧١
خسائر اضمحلال أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (إيضاح ١٨/د)	٥,١١٥	٢٥٠,٦٥٢
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية	٢,١٩٥,٩٠٦	٢,٣٣٢,٤٥١

*** المحول للارباح المحتجزة نتيجة اعادة تبويب احد الاصول لمحفظة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر .**

هـ - احتياطي المخاطر العام

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة المالية	-	-
المحول من احتياطى مخاطر معيار IFRS 9	٣٣٥,٥١٠	-
المحول من الاحتياطى الخاص - ائتمان	٣٣,٦٦١	-
المحول من احتياطى المخاطر البنكية العام - ائتمان	٨٩,٠١٧	-
اثر التطبيق الاولى للتعليمات	(٣٠٩,٠٣٥)	-
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية	١٤٩,١٥٣	-

ج - **ارتباطات عن عمليات التوظيف و الاستثمار**

تتمثل ارتباطات البنك الخاصة بارتباطات عن عمليات التوظيف و الاستثمار فيما يلي :

	٣٠ يونيو ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م بالألف جنيه مصرى
ارتباطات عن توظيفات	٤.٣٨٥.٨١٦	٨٦٨,٢٩٩
الأوراق المقبولة	٩٤٣	-
خطابات ضمان	٤٠٨.٧٦٣	٤٣٧,٧١١
اعتمادات مستنديه استيراد	٥٣٨.١٤٩	٣٦٣,٨٩٠
الإجمالي	٥.٣٣٣.٦٧١	١,٦٦٩,٩٠٠

٣٢ - المعاملات مع أطراف ذوي علاقة

- صندوق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى (ذو العائد الدوري)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق ٥٠٠٠٠٠ وثيقة قيمتها ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى خصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ١٦٢٤٢٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٢٢,٩٢٨,٤٩٦ جنيه مصرى بلغت قيمتها الإستردادية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩م بمبلغ ١٩,٨٥٥,٨٤٥ جنيه مصرى .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣٠ يونيو٢٠١٩م مبلغ ١٢٢.٢٥ جنيه بعد توزيعات قدرها ٧٤.٠ جنيه مصرى منذ بدء النشاط كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٩٧٦٠٠٠ وثيقة .

- صندوق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى وبنك التجارى الدولى (ذو العائد التراكمى)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك مع البنك التجارى الدولي بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة سى أى اسبش مانجمنت لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق مليون وثيقة قيمتها ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى خصص للبنك ٢٥٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ٣٩٠٠٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٢,٨٦٨,٥٠٣ جنيه مصرى بلغت قيمتها الإستردادية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩م بمبلغ ٤,٣٣٧,١٩٠ جنيه مصرى .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣٠ يونيو ٢٠١٩م مبلغ ١١١.٢١ جنيه مصرى كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٢٩٤٥٢٧ وثيقة .

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل بنك فيصل على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوقين وكذلك الخدمات الإدارية الاخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي الأتعاب والعمولات ٣٤٦,٢١٨ جنيه مصرى عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩م أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات بقائمة الدخل .